

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9497

الخميس، 7 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 09/00

نيويورك

الرئيس السيد نابو/أسين/السيد مونتالفو سوسا (إكوادور)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي السيد بوليانسكي

ألبانيا السيدة دوتلاري

الإمارات العربية المتحدة السيد أبو شهاب

البرازيل السيد فرانس دانيز

سويسرا السيدة بيرسفل

الصين السيد جانغ جون

غابون السيد بيانغ

غانا السيد كلياند

فرنسا السيد دوريفير

مالطة السيدة غات

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيدة باربرا وودوارد

موزامبيق السيد دلفو

الولايات المتحدة الأمريكية السيد وود

اليابان السيد إشيكاني

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات المتزايدة والتهديدات الجديدة

رسالة مؤرخة 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور

لدى الأمم المتحدة (S/2023/933)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-39127 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 9/10.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات المتزايدة والتهديدات الجديدة

رسالة مؤرخة 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة (S/2023/933)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام والوزراء وغيرهم من الممثلين الرفيعي المستوى الحاضرين في قاعة مجلس الأمن. ويؤكد حضورهم اليوم أهمية الموضوع قيد المناقشة.

وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي الأرجنتين، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، إيطاليا، باراغواي، البحرين، البرتغال، بنما، تايلند، تركيا، الجزائر، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، الدانمرك، السلفادور، سلوفينيا، سري لانكا، سيراليون، شيلي، غواتيمالا، غيانا، الفلبين، جمهورية فنزويلا البوليفارية، فييت نام، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، ميانمار، النمسا، نيجيريا، الهند.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ والسيدة ميلاني كاميت، أستاذة كلارنس ديون للشؤون الدولية في الإدارة الحكومية بجامعة هارفارد؛ والسيدة فيكتوريا نيناجورا، المؤسسة والمديرة العامة لمنظمة النساء العاملات من أجل النساء.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو أيضا إلى المشاركة في هذه الجلسة: سعادة السيدة هيدا سامسون، القائمة

بالأعمال في وفد الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة؛ وسعادة السيد بول بيريسفورد - هيل، المراقب الدائم عن نظام مالطة ذي السيادة المستقلة لدى الأمم المتحدة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/933، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة. معروض على المجلس نص بيان للرئيس باسم المجلس بشأن موضوع جلسة اليوم. وأشكر أعضاء المجلس على إسهاماتهم القيمة في هذا البيان.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، سأعتبر أن أعضاء مجلس الأمن يوافقون على البيان الذي سيصدر بوصفه وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2023/6.

أعطي الكلمة الآن لمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش.

الأمين العام (تكلم بالإسبانية): أشيد بمبادرة إكوادور لتركيز الاهتمام على التهديدات المتزايدة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي كثيرا ما تكون غير مرئية، ولكنها خبيثة دائما، تهديد شرير للسلام والأمن والتنمية المستدامة حيثما توجد. وهي توجد في كل مكان - في جميع البلدان، الغنية والفقيرة، في الشمالية والجنوب، والمتقدمة النمو والنامية. وفي الوقت نفسه، فإن الفضاء السيبراني مدينة فاضلة افتراضية للمجرمين.

(تكلم بالإنكليزية)

إن أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتخذ أشكالا عديدة، ولكن تشعباتها واحدة: ضعف الحوكمة والفساد والخروج عن القانون والعنف المفتوح والموت والدمار. والتدفقات المالية غير المشروعة ليست أرقاما مجردة؛ فهي تعادل البلايين من فرص التنمية الضائعة، وفقدان سبل العيش، وتفاقم الفقر. وفي القارة الأفريقية وحدها، الأموال التي تهدر بسبب التهرب الضريبي وغسل الأموال والتدفقات المالية

غير المشروعة تفوق الأموال التي توفرها المساعدة الإنمائية الرسمية. والاتجار بالبشر - وهو انتهاك شنيع لحقوق الإنسان الأساسية يتبرص بأشد الفئات ضعفا - لا يزال مستمرا مع إفلات مرتكبيه من العقاب. بل إنه يزداد سوءا، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات، اللواتي يشكلن غالبية الأشخاص المتجر بهم على الصعيد العالمي. وقد بلغ الاتجار بالمخدرات - وهو أكثر الأعمال التجارية ربحا لجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية - مستويات قياسية، مما يؤدي إلى إيجاد عوامل لانتشار العنف الذي يتسع نطاقه في جميع أنحاء العالم. والاتجار غير المشروع المتزايد بالأسلحة النارية يوجب النزاعات ويقتل ويشوه الملايين ويسهم في زيادة هائلة في الأنشطة الإجرامية في العديد من المناطق حول العالم. وكانت تلك المسألة محور مناقشاتي في مؤتمر القمة الأخير للجماعة الكاريبية. والاتجار بالموارد الطبيعية والحياة البرية وغيرها من السلع والخدمات يدمر الناس والكوكب. وكل هذه الأنشطة مترابطة بشكل متزايد وترعاها شركات حقيقية متعددة الجنسيات في مجال الجريمة العالمية.

إن الصلات بين الجريمة المنظمة والإرهاب مسألة مثيرة للقلق بشكل خاص. فجماعات الجريمة المنظمة تقيم تحالفات انتهازية مع جهات فاعلة مسلحة يصنفها مجلس الأمن في قوائم الجماعات الإرهابية، وذلك في كثير من الأحيان للاستفادة من مختلف أشكال الاتجار. وفي الوقت نفسه، تسعى الجماعات الإرهابية إلى إقامة صلات مع الجريمة المنظمة لتمويل أنشطتها.

وفي منطقة الساحل، يوفر الاتجار غير المشروع بالوقود والمخدرات والأسلحة والموارد الطبيعية موارد تشغيلية للجماعات المسلحة في جميع أنحاء المنطقة، مما يهدد حياة الملايين وسبل عيشهم. وتستخدم الشبكات الإجرامية المبالغ الهائلة الناتجة عن أنشطتها لاستئجار جماعات مسلحة لحمايتها، مما يزيد من أوجه تعقيد النزاعات الجارية، كما يقع في ليبيا. وفي الصومال، تؤدي سيطرة حركة الشباب على الاتجار غير المشروع بالفحم إلى شيوخ انعدام الأمن في جميع أنحاء المنطقة وتدمير الغابات، مع ما يترتب عن ذلك من تداعيات مأساوية.

لقد أقر مجلس الأمن منذ فترة طويلة بالخطر الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في القرار 2482 (2019). ولكن يجب أن نفعل المزيد لتعزيز دفاعاتنا. وأرى ثلاث أولويات للعمل.

أولا، يجب أن نعزز التعاون. فالجماعات الإجرامية تعمل عبر الحدود والمناطق الجغرافية. ويجب أن نواجه هذا التحدي العالمي

غير المشروعة تفوق الأموال التي توفرها المساعدة الإنمائية الرسمية. والاتجار بالبشر - وهو انتهاك شنيع لحقوق الإنسان الأساسية يتبرص بأشد الفئات ضعفا - لا يزال مستمرا مع إفلات مرتكبيه من العقاب. بل إنه يزداد سوءا، وخاصة بالنسبة للنساء والفتيات، اللواتي يشكلن غالبية الأشخاص المتجر بهم على الصعيد العالمي. وقد بلغ الاتجار بالمخدرات - وهو أكثر الأعمال التجارية ربحا لجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية - مستويات قياسية، مما يؤدي إلى إيجاد عوامل لانتشار العنف الذي يتسع نطاقه في جميع أنحاء العالم. والاتجار غير المشروع المتزايد بالأسلحة النارية يوجب النزاعات ويقتل ويشوه الملايين ويسهم في زيادة هائلة في الأنشطة الإجرامية في العديد من المناطق حول العالم. وكانت تلك المسألة محور مناقشاتي في مؤتمر القمة الأخير للجماعة الكاريبية. والاتجار بالموارد الطبيعية والحياة البرية وغيرها من السلع والخدمات يدمر الناس والكوكب. وكل هذه الأنشطة مترابطة بشكل متزايد وترعاها شركات حقيقية متعددة الجنسيات في مجال الجريمة العالمية.

وفي عالم في حالة أزمة، تجد الاقتصادات غير المشروعة أرضا خصبة للنمو. إن التداعيات الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا والتعافي غير المتكافئ، واتساع أوجه عدم المساواة، وأزمة تكاليف المعيشة المستعرة، وتقلص الحيز المالي، وتفاقم الفقر والبطالة، كلها أمور تضعف سلطة الدولة، وتمزق النسيج الاجتماعي وتزيد من انعدام الأمن. فالجريمة المنظمة عبر الوطنية والنزاع يغذيان بعضهما البعض. والجريمة تحفز نشوب النزاعات. وعندما يحتدم النزاع، تزدهر الجريمة، التي تقوض سلطة مؤسسات الدولة وفعاليتها، وتؤدي إلى تآكل سيادة القانون وترزع استقرار هياكل إنفاذ القانون.

ومن أفغانستان إلى كولومبيا، أدى إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها إلى تأجيج نزاعات وحشية وطويلة الأمد. وفي جميع أنحاء العالم، تنتشر الجماعات الإجرامية العنف والخوف وانعدام الأمن في جهودها للسيطرة على طرق الاتجار. وهايتي عالققة في حلقة مفرغة من انهيار الدولة، وتساعد عنف العصابات، وتزايد الاتجار

وعندما تكون سيادة القانون ضعيفة، تمتد العواقب إلى جميع مجالات الحياة العامة والخاصة ويسود الإفلات من العقاب وتزدهر الجريمة ويزداد خطر نشوب النزاعات العنيفة أضعافا مضاعفة. وتهدف رؤيتي الجديدة لسيادة القانون إلى تعزيز مركزته في جميع أنشطة منظماتنا. إننا على استعداد لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون من خلال أفرقتنا القطرية في جميع أنحاء العالم.

ثالثا، يجب علينا أن نعزز الوقاية وأن نعزز الإدماج. وذلك يعني مضاعفة جهودنا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وهي أفضل أداة لدينا لتهيئة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي لا يمكن أن تتجح فيها الجريمة المنظمة. ويعني ضمان احترام جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعني التصدي للجرائم السيبرانية وإحباط الجماعات الإجرامية التي تستخدم التكنولوجيا في كل مرحلة من مراحل أنشطتها الخبيثة بشكل أكثر فعالية. ويعني تصميم استراتيجيات منع الجريمة بحيث تعكس التجارب الحية لجميع المجتمعات والفئات المستهدفة، ولا سيما الأقليات والنساء والشباب. ويعني النهوض بالمساواة بين الجنسين، لأن المشاركة الفعالة للمرأة ضرورية للنجاح في منع نشوب النزاعات وصنع السلام والحفاظ عليه.

ومرارا وتكرارا، لم تظهر الاستجابات الأمنية البحتة واستجابات إنفاذ القانون محدوديتها فحسب، بل أظهرت أنها تهزم ذاتها. ويجب علينا أن نسعى جاهدين لتحقيق توازن أفضل بين الاستجابات الوقائية والأمنية. ويجب ألا تستخدم مكافحة الجريمة أبدا كذريعة لسحق حقوق الناس الإنسانية.

(تكلم بالفرنسية)

يجب علينا أن نظل متيقظين في كل مرحلة لطبيعة الجريمة المنظمة المتغيرة باستمرار وأن نعيد تصور جوهر نهجنا إزاء أساليب عملنا وتعاوننا مع الآخرين. ويجب أن تكون جهودنا متسقة ومنسقة ومحددة السياق ومركزة على الوقاية. ولمجلس الأمن دور حاسم يؤديه في كفاحنا الجماعي ضد الجريمة المنظمة. ولكن يجب علينا أن نعمل

باستجابة عالمية. والتعاون المتعدد الأطراف هو السبيل الوحيد المضمون لاستهداف الديناميات الإجرامية التي تغذي العنف وتطيل أمد دورات النزاع. ولدينا خطة للقيام بذلك: اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها الإضافية الثلاثة. وأدعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا والعمل معا ومساعدة بعضها بعضا في التحقيق مع جماعات الجريمة المنظمة وملاحقتها قضائيا.

كما ندعم الدول الأعضاء في معالجة الصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب من خلال اتفاق الأمم المتحدة العالمي لتنسيق مكافحة الإرهاب. ويحدوني الأمل في أن تتوصل الدول الأعضاء إلى توافق في الآراء حول معاهدة جديدة بشأن الجريمة الإلكترونية لتعميق التعاون مع حماية حقوق الإنسان على الإنترنت - تمشيا مع تقريره عن "خطينا المشتركة" (A/75/982). إن التعاون الدولي والإقليمي الأقوى أمر بالغ الأهمية لتسهيل جمع البيانات وتقاسمها وتبادلها، لأننا لا نستطيع استهداف ما لا يمكننا رؤيته. وقد كانت الجريمة المنظمة سريعة في استغلال العملات المشفرة والأدوات الرقمية. فيجب أن تكون استجابتنا أسرع وأكثر تنظيما وأكثر اعتمادا على البيانات.

ثانيا، يجب علينا أن نعزز سيادة القانون، التي تشكل أساس جهودنا الرامية إلى إيجاد حلول سلمية للنزاعات والتصدي للتهديدات المتعددة الأوجه للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وعندما تكون سيادة القانون فعالة، فإن لديها إمكانات لا مثيل لها لبناء الثقة بين المؤسسات والأشخاص الذين تخدمهم. فهي تتيح تكافؤ الفرص وتساعد على الحد من الفساد. وتدعم حقوق الإنسان وتمكن من تحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المستدامة، من دون ترك أحد خلف الركب. وتقع على عاتق جميع أصحاب المصلحة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص مسؤولية دعم سيادة القانون. غير أن الواقع اليوم هو أن العديد من البلدان معرضة لخطر شديد من سيادة الفوضى. فمن الاستيلاء غير الدستوري على السلطة إلى سحق حقوق الإنسان، تسهم الحكومات نفسها في الفوضى وانعدام المساءلة.

وتستخدم الجماعات المسلحة من غير الدول، بما فيها الجماعات الإرهابية، الأطفال المختطفين كمقاتلين، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى والشرق الأوسط.

وفي سياق النزاع المسلح والتقلبات، كثيرا ما تكون الجريمة المنظمة عنصرا أساسيا في دورة العنف. ويمكن للمصالح الإجرامية أن تشعل أو توجع النزاعات والتوترات. والنزاعات القائمة تطيل أمدتها الأنشطة الإجرامية التي تمول الأعمال العدائية وتستفيد منها، وتلك المصالح الإجرامية نفسها تعرق بناء السلام والعودة إلى سيادة القانون. إننا نشهد تلك التفاعلات تتجلى أمامنا في أجزاء مختلفة من العالم اليوم. وفي الأماكن التي تكون فيها سيطرة الدولة غائبة أو متنازع عليها، من المعروف أن الجهات الفاعلة من غير الدول تستفيد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتتحكم في دروب الاتجار والأسواق غير المشروعة. وقد ألمح الأمين العام إلى بعض تلك الحالات في بيانه. وقد أظهر تحليل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة كيف تتداخل الأسواق الإجرامية مع الأزمات والنزاعات المسلحة.

ففي هايتي، أظهر تقييم المكتب كيف تتنافس العصابات العنيفة على السيطرة على البنية التحتية الرئيسية ودروب الاتجار بالمخدرات بمساعدة أسلحة نارية متطورة بشكل متزايد، يتم تهريبها إلى البلد أساسا من أمريكا الشمالية. وفي كل حالة، يشكل الفساد مصدرا للإيرادات وعاملا تمكينيا للتدفقات غير المشروعة على حدود هايتي وفي أماكن أخرى.

وفي منطقة الساحل، يبين تقييمنا لتهديدات الجريمة المنظمة عبر الوطنية أن الجماعات المسلحة من غير الدول، وبعضها جماعات إرهابية محددة، هي جهات فاعلة رئيسية في الأسواق غير المشروعة. وهي تيسر الاتجار بالذهب والوقود في المناطق الخاضعة لسيطرتها، مستفيدة من النشاط المتفشي غير المنظم. وهي تجمع الضرائب على تجارة المنتجات الطبية المغشوشة وتستفيد من عدم الاستقرار.

وفي ميانمار، تهيمن الجماعات المسلحة من غير الدول وعصابات الجريمة المنظمة عبر الوطنية على إنتاج الميثامفيتامين

معا ونقف متحدين لكي ننجح. فلنلتزم معا بإيجاد عالم أكثر سلما واستقرارا لا مكان فيه للجريمة المنظمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيدة والي.

السيدة والي (تكلمت بالإسبانية): أشكر مجلس الأمن على إتاحة الفرصة لي لأكون هنا اليوم. وأود أن أردد كلمات الأمين العام وأن أرحب بمبادرة إكوادور وقرار المجلس بإعطاء الأولوية لمناقشة اليوم بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن الجريمة المنظمة ظاهرة معقدة تحركها عوامل متنوعة، من الفقر وعدم المساواة إلى التواطؤ وتفاعلات السلطة إلى هشاشة سيادة القانون وضعف المؤسسات. إنها تتجاوز الحدود الوطنية ولها تأثير محلي وإقليمي وعالمي. واليوم، في خضم تزايد النزاعات وعدم الاستقرار، تكتسب الجريمة المنظمة موطئ قدم في مختلف أركان العالم، مما يقوض السلم والأمن الدوليين. وقد حان الوقت لاتخاذ إجراءات استراتيجية ومنسقة وجماعية في مواجهة التهديد الذي تشكله.

ففي جميع أنحاء العالم، تتوسع الأسواق غير المشروعة وتتوسع وتظل التهديدات القديمة قائمة، من أسواق الكوكايين المزدهرة إلى الأسلحة النارية غير المشروعة التي تتدفق إلى المناطق المضطربة وتنتشر التحديات الناشئة، مع تطور المخدرات الاصطناعية والجرائم السيبرانية بشكل أسرع مما يستطيع العالم مواكبته. إن الجريمة المنظمة عبر القارات قطاع يقدر ببلايين الدولارات، وتؤدي إلى العنف والاستغلال. وتكشف الدراسة العالمية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة عن القتل، التي ستصدر غدا هنا في نيويورك، أن الجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة مسؤولة عن ما يقرب من ربع جميع جرائم القتل في جميع أنحاء العالم. ويستغل المتجرون بالبشر الأشخاص المتضررين من العنف والمصاعب الاقتصادية والتدهور البيئي. وفي كثير من الحالات، يكون معظم الضحايا من النساء والأطفال. وتزدهر شبكات تهريب المهاجرين في نفس الظروف،

بقدر أكبر. وعلاوة على ذلك، تستهدف الجماعات الإجرامية أيضا النظم الحاسوبية، مما يؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من الجريمة.

(تكلت بالإنكليزية)

لم تكن تكاليف ومخاطر المشاركة في النشاط الإجرامي أقل مما هي عليه الآن، وقد بلغ التهديد العالمي الذي تشكله الجريمة المنظمة مستويات جديدة من التعقيد. وللتصدي لذلك، نحتاج إلى مؤسسات قادرة على تحقيق العدالة وإنهاء الإفلات من العقاب، فضلا عن مجتمعات قادرة على الصمود. ونحتاج أيضا إلى استثمار المزيد من الموارد لمواجهة الأسواق غير المشروعة التي تبلغ قيمتها تريليونات الدولارات. وكما أوضح الأمين العام، يجب أن نعزيز سيادة القانون، وأن نعزيز التعاون الدولي، وأن نحسن الوقاية والشمول. وبصفته الوصي على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، تركز رؤية المكتب وعمله على هاتين الأولويتين.

ولتعزيز سيادة القانون، ندعم عمليات إنفاذ القانون ونحسن القدرات على تعطيل الجماعات الإجرامية المتزايدة التعقيد. ونعزز التحقيقات المالية وشبكات مصادرة الأصول. ونساعد في تطوير القوانين والسياسات والمؤسسات التي تركز على النزاهة وحقوق الإنسان، والتأكد من أن السجون هي أماكن لإعادة التأهيل بدلا من تغذية نزعة التطرف أو العمليات الإجرامية.

ولتحسين التعاون الدولي، نقوم بتنسيق الاستجابات من خلال اتفاقيات مكافحة الجريمة المنظمة والفساد، ونربط الممارسين مباشرة عبر الحدود والمناطق. ويقوم المكتب بإنشاء شبكات ومستودعات ومنابر لموظفي العدالة الجنائية للتعاون وتبادل المعلومات بسهولة. ونساعد على إنشاء مكاتب اتصال على الحدود، بما في ذلك في المناطق الحدودية الحساسة التي كثيرا ما تستغلها الجريمة المنظمة. ونستهدف أيضا إقامة شراكات أقوى مع المنظمات الإقليمية وفيما بينها مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا ومنظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي.

والإتجار به في المثلث الذهبي. وأصبحت نفس المناطق الحدودية التي يتم فيها إنتاج المخدرات الاصطناعية موطنًا للكازينوهات غير القانونية وعمليات الاحتياي عبر الإنترنت ذات الانتشار العالمي. وعادت زراعة خشخاش الأفيون في ميانمار إلى مستويات لم تشهدها منذ عام 2015، في الوقت الذي انخفضت فيه زراعته في أفغانستان بنسبة 95 في المائة.

إن آثار الجريمة المنظمة مترابطة، وتسهم أيضا في تحديات عالمية أخرى. ففي حوض الأمازون، على سبيل المثال، يتقاطع الاتجار بالمخدرات مع التعدين غير القانوني وقطع الأشجار والجرائم الأخرى التي تؤثر على البيئة، مما يضر بالمجتمعات المحلية والأصلية ويقوض الجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ. ويتجلى أثر الجريمة المنظمة بطرق جديدة مثيرة للقلق، تتراوح بين أشكال العنف المروعة في المدن الساحلية الأوروبية المرتبطة بتجارة المخدرات والاعتقالات السياسية واختراق السجون في أجزاء من أمريكا اللاتينية.

(تكلت بالفرنسية)

إن الجريمة المنظمة تتسلل إلى اقتصاداتنا ومؤسساتنا عن طريق الفساد. وتستغل الشبكات الإجرامية الممارسات التجارية لتسهيل عملياتها. وتقيم علاقات مع مختلف النخب وتحاول التأثير على السياسة في بعض البلدان. وهي تستخدم مهنا معينة، خاصة المهن القانونية، للهروب من العدالة. وتستغل هذه الشبكات كذلك الهياكل المالية لغسل عائدات الجريمة وتستفيد من القطاعات غير الرسمية الواسعة في العديد من البلدان النامية والثغرات في تنظيم الأصول الافتراضية.

إلى جانب ذلك، أصبحت الجريمة المنظمة أكثر مرونة ولا مركزية. وفي بعض القطاعات الاقتصادية، شهدنا تغيرا في الهيكل التنظيمي لتلك المجموعات، التي هي أقل هرمية وأكثر تجزؤا وهي مجمعة في شبكات من المتخصصين الذين يقدمون الخدمات ويتعاونون مع بعضهم البعض. وتسمح الأسواق الرقمية والعملات المشفرة للمعاملات غير المشروعة بتوسيع نطاق وصولها وأن تكون أسرع ومجهولة المصدر

تشمل الجريمة المنظمة عبر الوطنية مجموعة متنوعة من الأسواق، مثل الاتجار بالبشر وتهريبهم؛ والاتجار غير المشروع بالنباتات والسلع المقلدة؛ وإنتاج المخدرات وتهريبها؛ والاتجار بالأسلحة؛ والجرائم المالية والسيبرانية؛ وغيرها من التدفقات غير المشروعة. وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية جماعات الاختراق الحاسوبي، والعصابات، وعصابات المخدرات، والقرصنة، والمتجرين، ومنظمات المافيا، والجهات المسلحة غير التابعة للدول. وكثيرا ما تشارك نفس الجهة الفاعلة في أنواع متعددة من الأسواق غير المشروعة. وفي بعض الأحيان، تكون وكالات الدولة ومسؤولو الدولة أنفسهم متورطين في المنظمات الإجرامية.

والجريمة المنظمة عبر الوطنية ليست جديدة. وتشير بعض المؤشرات، مثل معدلات جرائم القتل، إلى أن بعض أشكال الجريمة، في مجملها، إما آخذة في الانخفاض أو ظلت ثابتة في بعض المناطق. ومع ذلك، يبدو أن بعض الأسواق الإجرامية آخذة في الاتساع. وازداد الاتجار غير المشروع بأنواع من الأحياء البرية، وكذلك إنتاج المخدرات وتهريبها. وتشير مقاييس معدلات استهلاك المخدرات ومعدلات إنتاجها وزراعتها وحجم مضبوطات المخدرات غير المشروعة إلى ارتفاع حاد في أسواق المخدرات غير المشروعة.

وقد انتشرت الجريمة المنظمة عبر الوطنية جغرافيا، إذ سجلت أوروبا أكبر زيادة وشهدت آسيا أعلى وجود إجمالي للمنظمات الإجرامية. ومن المرجح بشكل خاص أن تضم أشد المناطق ضعفا من حيث الحوكمة والمناطق المتضررة بالنزاع مناطق الإنتاج والعبور. والمناطق العابرة للحدود مثل الحدود الأفغانية - الباكستانية، ومنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنطقة الحدود الثلاثية التي تنقسمها الأرجنتين والبرازيل وباراغواي، والحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، والمثلث الذهبي وغيرها، هي نقاط تقاطع رئيسية تمر عبرها السلع والأشخاص بشكل غير شرعي. وقد تنوع نشاط المتمردين العاملين في تلك المناطق ليشمل مختلف تيارات الجريمة المنظمة لتوليد إيرادات لأنشطتهم. وبعض المناطق دون الوطنية تحكمها فعليا منظمات إجرامية.

ولتعزيز الوقاية والإدماج، نعمل على تكثيف تركيزنا على إعلاء الأصوات، وتوفير الفرص وزيادة القدرة على الصمود. ونساعد المجتمعات على إيجاد سبل عيش مشروعة وكريمة تكسر حلقات الجريمة والفقر، بما في ذلك في أماكن مثل كولومبيا وأفغانستان وميانمار، ونعمل بشكل وثيق مع المجتمع المدني. وفي جميع التدخلات المتعلقة بالجريمة المنظمة، نشدد على حماية النساء والفتيات وتمكينهن. إنهن يواجهن الاستغلال والعنف الجنساني، لكنهن أيضا قائدات نحتاج إليهن من أجل السلام والأمن وسيادة القانون. وكما أكدت رؤية الأمين العام الجديدة لسيادة القانون، يجب أن يكون الناس واحتياجاتهم في صميم كفاحنا ضد الجريمة المنظمة.

ولم تكن الصلة بين السلام والأمن وسيادة القانون أهم مما هي عليه الآن. ويجب على مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذ إجراءات ضد الآثار المدمرة للجريمة المنظمة. وأشجع أعضاء المجلس على النظر فيما يلي: أولا، تقديم الدعم والاستثمار في تحسين جمع البيانات من أجل التنبؤ على نحو أفضل بديناميات الاتجار والجريمة المنظمة ورصدها والتصدي لها على نحو استباقي؛ ثانيا، إدماج تدابير مكافحة الجريمة المنظمة في التدخلات والقرارات المتعلقة بالسلام والأمن؛ ثالثا، تعزيز إدراج منع الجريمة المنظمة في أطر التعاون من أجل التنمية المستدامة.

وأخيرا، أود أن أشجع المجلس بقوة على مواصلة تكريس اهتمامه للتهديد الخطير الذي تمثله الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تشكل أساس العديد من تحديات السلام والأمن التي يتصدى لها. ويلتزم المكتب بتوفير بيانات وتحليلات موثوقة ودعم القدرات العملية في الميدان للتمكين من الاستجابة المستتيرة والفعالة. وبالإرادة السياسية والعمل الجماعي، يمكننا أن نضمن ألا تتمكن الجريمة المنظمة من الحفاظ على نموذج أعمالها القائم على عدم الاستقرار والهشاشة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة والي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كاميت.

السيدة كاميت (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس،

على عقد هذه الجلسة الهامة.

أمريكا اللاتينية أنهم يشعرون بعدم الأمان في أحيائهم. ومعدلات انعدام الأمن المبلغ عنها أعلى بين النساء والشباب والمواطنين ذوي الدخل المنخفض.

وتشكل التهديدات التي تتعرض لها الديمقراطية نتيجة ثانوية للجريمة المنظمة عبر الوطنية، مع ما يترتب على ذلك من آثار مباشرة وغير مباشرة على الديمقراطية. وتشمل الآثار المباشرة انخفاض إقبال الناخبين، والتهديدات لحرية التعبير والصحافة، والاعتقالات المحددة الأهداف للسياسيين والمرشحين السياسيين. وفي المناطق التي توجد فيها جماعات الجريمة المنظمة، تنظر العصابات الإجرامية إلى التصويت وغيره من أشكال المشاركة السياسية على أنها تهديد لبقائها، وهو حافز لها لردع ومراقبة ومعاينة المواطنين الذين يشاركون في السياسة. كما تشعر المنظمات الإجرامية بالقلق من التناوب الحزبي، الذي يمكن أن يؤدي إلى تحولات في السياسات الأمنية التي تعرض عملياتها للخطر. تتدخل المنظمات الإجرامية في السياسة باستخدام العنف لاستهداف السياسيين والمرشحين الذين يهددون مصالحها. في المكسيك، كان مئات السياسيين ضحايا لما يسمى بالاعتقالات ذات الصلة بالمخدرات. وفي إيطاليا، استخدمت المافيا العنف للحد من الجهود التي يبذلها مسؤولو الدولة والسياسيون لكبح جماح أنشطتها. وبشكل أعم، تستخدم الجماعات الإجرامية العنف لقمع انتشار المعلومات حول أنشطتها. وقد أشارت لجنة حماية الصحفيين إلى أن المنظمات الإجرامية مسؤولة عن عدد كبير من جرائم قتل الصحفيين الذين يغطون أنشطتها.

وتشمل الآثار الرئيسية غير المباشرة للجريمة المنظمة عبر الوطنية على الديمقراطية تأثيرها على سيادة القانون، وتقلص الدعم الجماهيري للديمقراطية، وانخفاض الثقة الاجتماعية والسياسية عموماً. وفيما يتعلق بسيادة القانون، كثيراً ما انطوت استجابات الحكومات للجريمة المنظمة على عسكرة أجهزة إنفاذ القانون المحلية أو حتى استخدام الجيش لإدارة عمليات الشرطة المحلية. ويمكن لهذه الممارسات أن تقوض العناصر الرئيسية للديمقراطية، مثل الإجراءات القانونية الواجبة وحماية حقوق الإنسان. كما أن التهديدات العنيفة الحقيقية والمتصورة من المنظمات

لقد غيرت التطورات التكنولوجية بشكل كبير طبيعة الجريمة المنظمة عبر الوطنية اليوم. والأسواق غير المشروعة والمنتجات المقلدة والنفايات الصناعية والأعضاء البشرية هي بعض الأمثلة على الأنواع الجديدة من التدفقات. وقد حولت التكنولوجيات الجديدة الأشكال القديمة للأنشطة الإجرامية. واليوم، تطور غسل الأموال بشكل كبير، مع أنظمة تحويل النقود الإلكترونية والأسواق المالية المتكاملة. حتى أن المنظمات الإجرامية سخرت التكنولوجيات الأساسية لصالحها، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والطائرات المسيرة، لصنع الأسلحة وتسهيل المراقبة. وأدى التقدم في تقنيات الإنترنت إلى زيادة هائلة في الجرائم الإلكترونية التي لها تداعيات عالمية.

وللجريمة المنظمة عبر الوطنية عواقب وخيمة على صحة ورفاه الناس في جميع أنحاء العالم وعلى النظم السياسية والاقتصادات التي تشكل حياتهم. ولعل النتيجة الأكثر وضوحاً هي العنف. ولا يتجلى ذلك في أي مكان أكثر من أمريكا اللاتينية، التي تبرز باعتبارها المنطقة العالمية التي لديها أكبر عدد من جرائم القتل في العالم. والواقع أن دراسة للصحة العامة في المكسيك وجدت أن العمر المتوقع عند الولادة قد انخفض بالفعل في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين نتيجة لجرائم القتل. وقد انخفض المعدل الإجمالي لجرائم القتل انخفاضاً طفيفاً في أمريكا اللاتينية في السنوات الأخيرة، ولكن بعض البلدان في المنطقة، مثل إكوادور وشيلي وهايتي، أظهرت زيادات عالية جداً. وتتسم بعض أشكال الجريمة المنظمة بالجنسنة إلى حد كبير، حيث تمثل النساء والفتيات ما يقرب من 75 في المائة من جميع ضحايا الاتجار بالبشر. ويرتبط أكثر من نصف جميع أشكال الاتجار بالاستغلال الجنسي، الذي يستهدف النساء والفتيات بالكامل تقريباً. وهناك أشكال أخرى، مثل السخرة والاتجار غير المشروع بالأعضاء، تؤثر بشكل غير متناسب على الرجال.

وتسهم الجريمة المنظمة عبر الوطنية في انتشار التصور السائد لتزايد انعدام الأمن. ومن غير المستغرب أن تظهر بيانات الاستقصاءات أن الجريمة المنظمة تزيد من الخوف بين المواطنين. في عام 2021، أفاد ما يقرب من نصف السكان في جميع أنحاء

السيدة نيانجورا (تكلمت بالإنكليزية): بينما أتكلم أمام المجلس اليوم، فإنني لا أتكلم بصفتي ضحية، بل بصفتي ناجية، في شهادة على القوة الكامنة داخل كل منا حتى في مواجهة الشدائد التي لا يمكن تصورها. بدأت رحلتي عبر غياهب العنف الجنسي في ليلة من شهر تشرين الأول/أكتوبر في عام 1996، عندما اختطفني أعضاء من جماعة جيش الرب للمقاومة الإرهابية، تلميذة تبلغ من العمر 14 عاما، مع العديد من الفتيات الصغيرات الأخريات من مدرستي. وقد وصف جيش الرب للمقاومة بأنه واحد من أقسى الجماعات المسلحة في وسط أفريقيا وأكثرها ديمومة في السنوات الـ 30 الماضية. ونسبت إلى جيش الرب للمقاومة عمليات اختطاف أكثر من 30 000 طفل لاستخدامهم كجنود أطفال ورقيق جنسي وبغال بشرية. لقد تحملت إساءة جسدية وعقلية لا توصف، فضلا عن الاستغلال الجنسي، خلال السنوات الثماني المروعة التي قضيتها في الأسر. في ليلة ممطرة من عام 2004، في تلك المرحلة مع طفلين أنجبتهما في الأسر، اتخذت خيارا شجاعا بالهروب أو الموت وأنا أحاول.

إن الجرائم المنظمة والعنف الجنسي في جوهرها واقع قاس كان على كثيرين مثلي مواجهته. فهذه الجرائم لا تجردنا من الاستقلالية الجسدية فحسب، بل تقوض إحساسنا بقيمة الذات والكرامة الإنسانية، وتترك ندوبا عميقة في نسيج حياتنا. ومن الأهمية بمكان الاعتراف بأن العنف الجنسي في مجال الجريمة المنظمة لا يقتصر على الفرد الذي يتعرض للانتهاك، إن تأثيره مضاعف على الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمع ككل. إن الصدمة التي يعاني منها الناجون ليست شخصية فحسب، بل عبء مجتمعي جماعي يتطلب جبهة موحدة ضد الجناة والأنظمة التي تمكن من ارتكاب هذه الأعمال الفظيعة. وبينما نناقش الجريمة المنظمة اليوم، ينبغي أن نتذكر أن مجرد إدانة هذه الأعمال لا تكفي. علينا أيضا أن نعالج الأسباب الجذرية والإخفاقات المنهجية التي تديمها. وبشكل التنقيف والتوعية والالتزام بتفكيك الهياكل التي تحمي مرتكبي العنف الجنسي خطوات أساسية نحو القضاء على هذه الآفة.

وعلاوة على ذلك، يجب الاستماع إلى الناجين، ويجب تصديق رواياتهم عن العنف الجنسي والجسدي، ويجب على مجتمعاتهم المحلية

الإجرامية تقلص القيود المفروضة على استخدام الوكالات الحكومية للتعذيب. وفي أجزاء من البلقان وأمريكا اللاتينية ومناطق أخرى، يزعم أن بعض المسؤولين الحكوميين لديهم علاقات تواطئية مع الجريمة المنظمة، مما يطمس الحدود ذاتها بين الدولة والجهات الفاعلة غير المشروعة.

كما تقوض الجريمة المنظمة عبر الوطنية الديمقراطية من خلال تقليص ثقة المواطنين في الحكم الديمقراطي نفسه وزيادة تأييد الحكم السلطوي. وتتطلب الاستجابات الفعالة للتحدي الذي تمثله الجريمة المنظمة عبر الوطنية نهج على جانبي العرض والطلب على حد سواء، لأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي مجموعة من الأسواق تشمل كل من عناصر العرض والطلب. وعلى جانب العرض، من الضروري اتباع نهج منسق عبر الحكومات لتعقب المنظمات الإجرامية والحد من أنشطتها ومحاسبتها في نهاية المطاف. وقد ازداد التعاون الدولي بشأن هذه المسألة في السنوات الأخيرة، ولكن يمكن تحسينه بدرجة كبيرة، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنه كان من الصعب على بعض الحكومات، ولا سيما الحكومات الديمقراطية والأكثر سلطوية، أن تتعاون بشأن سمات معينة للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ومن الأمور الحيوية أيضا خفض الطلب على السلع والخدمات من الأسواق غير المشروعة. وقد يساعد إلغاء تجريم بعض التدفقات غير القانونية، مثل أنواع معينة من المخدرات، على الحد من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وبالمثل، فإن الانتباه إلى الطرق التي تحفز بها سياسات الهجرة تهريب البشر قد يساعد في التصدي للاتجار، الذي يزدهر في سياق أنظمة الهجرة واللجوء شديدة التقييد.

وختاماً، فإن الجهود الرامية إلى قمع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ستكون لها آثار محدودة إذا لم تعالج أيضا بجدية عوامل جانب الطلب التي تشجع الأسواق غير المشروعة عبر الوطنية على الازدهار أصلاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة كاميت على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة نيانجوما.

وأدلي الآن ببيان بصفتي الرئيس الدستوري لجمهورية إكوادور. أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على بيانه الذي يثير نقاطاً حاسمة الأهمية سيتعين على مجلس الأمن أن ينظر فيها بإلحاح متزايد. وأود أيضاً أن أشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم. إن بياناتهم تعطي صورة عن خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلام والأمن. وقد أكد ذلك الخطر بالفعل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية.

وليس الاتجار غير المشروع بالأسلحة والمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر سوى بعض الأمثلة على أنشطة العصابات الإجرامية التي تؤثر على سلام مواطنينا وتنمية دولنا. ويجب أن نتذكر دائماً أن هذه الأنشطة، للأسف، تضرّ بالنساء والفتيات بشكل غير متناسب. لقد تسببت الجريمة المنظمة عبر الوطنية في وفيات أكثر من العديد من النزاعات العالمية في السنوات الـ 20 الماضية مجتمعة. وفي ذلك السياق، وبغية مكافحة تلك الحالة، يجب على الأمم المتحدة أن تتخذ نهجاً شاملاً يعمل فيه مجلس الأمن في حدود اختصاصه لتعزيز السلام للمجتمع الدولي بأسره.

إن القرار 1459 (2003)، بشأن عملية كيمبرلي التي تسعى إلى القضاء على الماس الملطخ بالدماء، قد اتخذ بالإجماع قبل عقدين من الزمن. ويبين القرار أن من الممكن أن تكون للمجلس القدرة على الإسهام في الجهود الشاملة للتصدي للتحديات المتعددة الأبعاد. في هايتي، على سبيل المثال، في عام 2023، قتل ما يقرب من 4 000 شخص وجرح 1 500 واختطف ما يقرب من 3 000 شخص، وذلك حصراً فيما يتعلق بعنف العصابات. وعلى مدى العامين الماضيين، قتل من المدنيين في هايتي عدد أكبر مما قتل في عدة نزاعات شاركت فيها دول متعددة في نفس الفترة. وعلى حد تعبير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، فإن الوضع كارثي.

ويمكن للمجلس، بل ويجب عليه، أن يمارس مسؤوليته بطريقة تعاونية، سواء كان التهديد تقليدياً أو ناشئاً. وقد فعل ذلك بشأن مواضيع مختلفة مدرجة في جدول أعماله، مثل المجموعة الخماسية

حمائتهم. إن تعرضهم لمزيد من إساءة المعاملة يجعل أوضاعهم أصعب. لذلك من المهم للمجتمعات حمايتهم من المزيد من سوء المعاملة ودعمهم في طريقهم الطويل نحو التعافي. إن وصمة العار المحيطة بالعنف الجنسي غالباً ما تسكت الضحايا، مما يسمح للجريمة المنظمة بالازدهار دون رادع. ومن مسؤوليتنا الجماعية أن نخرج عن ذلك الصمت، وأن نرفع أصوات الناجين، وأن نخلق مجتمعات لا يضطر فيها أحد إلى تحمل الفظائع التي واجهها الكثيرون. ويجب على المجتمع أن يعترف بما تعتبره المنظمات الإجرامية المنظمة أمراً مفروغاً منه - وهو أن قوتنا تكمن في التضامن، وأن عملنا الجماعي يجعله ناجحاً.

ولهذا السبب بات من الأهمية بمكان أن تقدم الحكومات والمجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني والشركات الخاصة الدعم للناجين في رحلتهم الطويلة والمؤلمة نحو لمّ شتات حياتهم المحطمة. لا ينبغي لأي ناج أن يشعر بالوحدة. وبعد أن عملت على مستويات مختلفة لكسر حاجز الصمت حول التحديات التي تواجهها النساء والأطفال أثناء الحرب وبعدها، كان هدفي في الحياة هو السعي لتحقيق العدالة التصالحية للناجين من الحرب والعنف الجنسي. يجب أن يكون للناجين مقعد على الطاولة حيث يتم اتخاذ القرارات وتشكيل السياسات والبرامج. ومن تجربتي الخاصة، يمكنني أن أشهد على أن وجود صوت في الأمور التي تؤثر في حياتنا هو عنصر حاسم في عملية التعافي.

وفي الختام، دعونا نستخدم مناقشة اليوم كعامل حفاز للتغيير. فليشحن غضبنا الجماعي الالتزام بالعمل الجماعي الرامي إلى تفكيك شبكات الجريمة المنظمة والقضاء على العنف الجنسي في مجتمعاتنا. وبالوقوف معاً، يمكننا أن نضمن أن تصبح قصص الناجين منارات للأمل تقودنا نحو مستقبل تسود فيه العدالة ويمكن لكل فرد أن يعيش في مأمن من شبح الجريمة المنظمة.

وأشكر الأعضاء على اهتمامهم والتزامهم بهذه القضية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السيدة نيانهورا على إحاطتها.

منع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية وإدماجها في جهود حفظ السلام وبناء السلام. ولا غنى عنها في حالات إصلاح قطاع الأمن.

قبل 14 عاماً، طلبت فرنسا عقد جلسة لمعالجة هذه المسألة في إطار موضوع الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. واليوم، نهدف إلى مواصلة ذلك الاقتراح بتقديم دعم أكبر للصكوك والأدوات القائمة، فضلاً عن تجديد دعم المجلس لتلك الجهود الرامية إلى مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والإرهاب. ولذلك انضمنا أيضاً إلى فرنسا في اقتراح البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس (S/PRST/2023/6). ونحن ممتنون للدعم القيم الذي تلقيناه من جميع الوفود في ذلك الجهد، ونحن على يقين من أنه سيكون أداة أخرى للنهوض بذلك الجهد. وسيصادف غداً أيضاً مرور 14 عاماً على افتتاح مجلس الأمن المناقشة بشأن الاتجار بالمخدرات بوصفه تهديداً للأمن الدولي، في إطار الخطة المتعلقة بالسلام والأمن في أفريقيا (انظر S/PV.6233). ومن مسؤوليتنا، بوصفنا عضواً منتخباً في المجلس، أن نعزز الجهود التي بذلتها الوفود الأخرى لمنع العنف المسلح.

تشارك الحروب والنزاعات والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في عنصر واحد: الأسلحة.

ولهذا السبب بالذات، سنعقد في 15 كانون الأول/ديسمبر مناقشة مفتوحة بشأن التهديد الذي يشكله على السلم والأمن تحويل مسار الأسلحة والاتجار بها وإساءة استخدامها.

إن السلام هو الوعد الرئيسي لميثاق الأمم المتحدة، ولكن أي سلام يمكن أن يتحقق وسط تصاعد الجريمة المنظمة؟ ونتفق مع الأمين العام على أن السلام منفعة عامة عالمية يجب أن نحميها ونديرها.

أردت أن آتي شخصياً إلى المجلس لأؤكد مجدداً التزام حكومة بلدي بالسعي إلى السلام، بما في ذلك مكافحة التهديدات التي نواجهها داخل حدودنا. وترى حكومة بلدي، مثلما أرى شخصياً، أن هناك ديناً مستحقاً منذ اغتيال أحد مرشحين للرئاسة. كما تعرضت قافلتان

لمنطقة الساحل والحالة في أفغانستان وهايتي. وأذن المجلس أيضاً، في 2 تشرين الأول/أكتوبر، بنشر بعثة متعددة الجنسيات لدعم الأمن في هايتي، نأمل أن يتم تشكيلها في أقرب وقت ممكن تحت قيادة كينيا. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً التزام إكوادور بمواصلة القيادة، بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية، بشأن المسائل المتعلقة بهاييتي في المجلس.

كما عانت أمريكا اللاتينية ومناطق أخرى من العالم من الصلات بين الجريمة المنظمة والتمرد. يولد ذلك التهديد انعدام الاستقرار وقد أصبح أساس النزاعات الحدودية والتوترات الإقليمية والعالمية. وقد تأثرت إكوادور بموجة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وتهدد صلاتها بالجماعات المسلحة سيادة القانون وسلطة الدولة وأمن الحدود. وهذا ليس مجرد مفهوم - فقد عانت إكوادور تاريخياً من أثر النزاعات المسلحة غير الدولية التي تحدث خارج بلدنا. وقد شهدت إكوادور في السنوات الأخيرة، التي لطالما اعتبرت بلداً سلام، زيادة غير مسبوقه في العنف، ووقعت ضحية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تسعى إلى بسط نفوذها للسيطرة على الأراضي وإضعاف الحدود لفائدة محاورها. وقد شهدت جرائم القتل في إكوادور زيادة غير مقبولة في السنوات الأخيرة بسبب تغلغل العصابات الإجرامية الدولية.

وأكرر ما قلته في حفل تنصيب رئيساً دستورياً لإكوادور - إنني أؤمن بدولة هدفها الأساسي الحد من العنف وجعل التقدم عادة. تتطلب الجريمة العابرة للحدود الوطنية استجابة عابرة للحدود الوطنية تكون قوية وفي أوانها. ولهذا السبب تتمثل إحدى أولويات حكومتي في دعم التعاون الدولي وبذل كل الجهود اللازمة على طول مناطقنا الحدودية وفي داخل البلد للتصدي لجميع أشكال العنف.

وفي ضوء التهديدات العابرة للحدود الوطنية، لا يوجد بديل للاستجابة العابرة للحدود الوطنية. وينطبق الشيء نفسه على الجائحة - ما دامت دولة واحدة غير آمنة، فلا يمكن لدولة أخرى أن تكون كذلك. ولذلك ينبغي للمجلس أن يشجع على زيادة التعاون وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا للتغلب على التحديات التي تطرحها التهديدات الأمنية والأمن السيبراني. وينبغي توسيع نطاق آليات الإنذار المبكر وجهود

مزعزة للاستقرار. ويساورنا قلق عميق إزاء التهديدات المتزايدة التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلم والأمن الدوليين في مختلف مناطق العالم، بما في ذلك ما يتعلق بالاتجار بالأسلحة، والمخدرات غير المشروعة، وتهريب المهاجرين، والاتجار بالأشخاص، وغسل الأموال، والإرهاب، والفساد، من بين أمور أخرى. وتتسبب تداعيات تلك الأنشطة الخبيثة عبر الحدود، وتؤثر في هذا الصدد على الأمن والرفاه العالميين.

وعلى نفس المنوال، يؤثر المسار المتنامي للجريمة المنظمة وعبر الوطنية تأثيرا سلبيا على طريقة التعايش في مجتمعاتنا ومجتمعاتنا المحلية، فضلا عن أداء اقتصاداتنا، ويزيد من تفاقمه التحديات المعقدة القائمة مثل التخلف وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة والفساد، على سبيل المثال لا الحصر.

وتعمل الشبكات الإجرامية من خلال استغلال مواطن ضعف بلداننا، بما في ذلك الفقر وانعدام الفرص الاجتماعية والاقتصادية والبطالة. ولذلك يجب أن توجه جهودنا نحو حل الأسباب الجذرية لهذه المشكلة. ويجب أن نزيد الاستثمار في تعزيز سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، وفي التعليم والصحة، وفي مكافحة الفساد بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات، وفي وسائل مكافحة الشبكات الإجرامية وتفكيكها، بما في ذلك التعاون الإقليمي والدولي.

وتتطلب مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية مشاركة جميع البلدان. كما تتطلب مسؤوليتنا الجماعية وجهودنا المنسقة من أجل تقديم استجابة فعالة على الصعيد العالمي. وبغية التصدي بفعالية للجريمة المنظمة عبر الوطنية في خضم نمو وتطور هذه الشبكات والعمليات الإجرامية، نحتاج أيضا إلى نظم قانونية قوية وفعالة، وقوات شرطة مدربة ومجهزة جيدا، ووسائل وتكنولوجيات متقدمة، فضلا عن التعاون والمساعدة المتبادلة فيما بين بلداننا.

ومن أجل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية وفي إطار صكوك الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ذات الصلة، اعتمدت حكومة موزامبيق في 28 آب/أغسطس

لهجمات مسلحة، وتلقينا تهديدات بالقتل كل يوم تقريبا، على مدى 60 يوما الماضية، وكذلك وزرأنا وأسرههم.

كما أن السلام دين ندين به لناخبينا، بمن فيهم العديد من الشباب والنساء. وفي الجولة الأولى من التصويت، قام 58 في المائة من الناخبين باختيار النساء، بمتوسط عمر 33 عاما. ولذلك فإن أشد الفئات تضررا وتهميشا تعتقد أن مرشحا شابا يبلغ من العمر 35 عاما يمكن أن يحدث تغييرا. ومن ثم، يجب أن أفعل كل ما بوسعي للمساعدة في إحداث ذلك التغيير. وأمل أن نتمكن من القيام بذلك بمساعدة وتعاون الجميع.

أستأنف الآن مهامتي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة لوزيرة الخارجية والتعاون في جمهورية موزامبيق.

السيدة دلهوفو (موزامبيق) (تكلمت بالبرتغالية؛ وقدم الوفد ترجمة شفوية بالإنكليزية): تتقدم موزامبيق بخالص تهانيتها إلى إكوادور على توليها الرئاسة الشهرية لمجلس الأمن في شهر كانون الأول/ديسمبر. ونشيد بإكوادور على عقد هذه المناقشة المفتوحة الرفيعة المستوى الحسنة التوقيت والهامة بشأن موضوع "الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين: الجريمة المنظمة عبر الوطنية والتحديات المتزايدة والتهديدات الجديدة". ونشيد بمعالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على ملاحظاته المتبصرة. كما نشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم المتميزة والسديدة.

الجريمة المنظمة عبر الوطنية هي أحد التهديدات الرئيسية لسلام البشرية وأمنها وازدهارها. وعلى الرغم من أن هذا النشاط غير القانوني لا يحدث في ساحات معارك محددة، فإنه يقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا كبيرا ومتزايدا للأمن الوطني والدولي، مع ما يترتب عنه من أثر سلبي على السلامة العامة وحياة المجتمعات المحلية وتعزيز المؤسسات الديمقراطية والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

إن الشبكات الإجرامية لا تتوسع فحسب، بل تنوع أنشطتها أيضا، مما يؤدي اليوم إلى ازدياد التهديدات، مع ما يترتب عن ذلك من آثار

ذاتها تهديدا لاستقرار أي مجتمع وتنميته. وفي شكلها المتطور ومن خلال صلاتها بالإرهاب والتطرف العنيف والقرصنة البحرية، فإنها تشكل تهديدا أشد للسلام والأمن الدوليين بفعل أثارها العابرة للحدود.

وفي أنحاء عدة من أفريقيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا ومنطقة البحر الكاريبي، نشهد ما خلفه نهب الموارد الطبيعية واختطاف الأشخاص والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتجارة المخدرات غير المشروعة من عواقب وخيمة على قدرة الدول على صون استقرارها والحفاظ على السلام. ولذلك، نرحب بمناقشة اليوم المفتوحة بوصفها فرصة أمام المجلس لتعزيز العمل العالمي القائم على التضامن والتعاون للتصدي بفعالية لذلك التحدي الملح من أجل عالم أكثر أمنا وسلامة.

ولا يمكننا أن نستمر في السماح باحتجاز شعوب بأكملها رهائن، كما هو الحال في هايتي؛ ولا يمكننا الاستمرار في تجاهل الآثار التي خلفها الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية في زعزعة استقرار الدول في منطقة البحيرات الكبرى؛ ولا يمكننا أن نرفض العمل من أجل عكس منحى مزيج هذه الأنشطة غير المشروعة العابرة للحدود التي لا تزال تمول التطرف العنيف والإرهاب في منطقة الساحل، وكذلك في القرن الأفريقي. وأعتقد أن مسؤوليتنا، في المجلس، تتمثل في تحديد الثغرات التي تسمح لهذه الجرائم بالانتشار وتحفيز العمل على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني لسدها من أجل صون السلام وتعزيز الأمن والقيام، من خلال التمسك بسيادة القانون، بتهيئة بيئة مواتية للتنمية المستدامة والرخاء العالمي.

وفيما يخص إسهام غانا في مناقشة اليوم، أود أن أبرز أربع نقاط رئيسية.

أولا، ينبغي للمجلس، إدراكا منه لصلاحيته في الدعوة إلى عقد الاجتماعات، أن يسعى إلى تعميق توجيهه لمنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا بشأن هذا التهديد الآخذ في التطور والإجراءات المنسقة المطلوبة اللازمة للتصدي لهذه الظاهرة. وسيطلب ذلك، إلى جانب هذه المناقشات الرفيعة المستوى، تبيان أفكار المجلس بشأن التحديات

القانون 14/2023، الذي يحدد النظام القانوني والتدابير لمنع ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ويلغي القانون السابق.

ويسعى الصك القانوني المعتمد مؤخرا إلى تعزيز التشريعات الوطنية القائمة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والاتجار بالأشخاص، والمخدرات، والاتجار بالمعادن الثمينة، وغسل الأموال، والفساد، وعمليات الخطف والقتل، ضمن أمور أخرى. وتهدف سياساتنا أيضا إلى قطع مصادر الدعم اللوجستي عن الأنشطة الإجرامية.

وختاما، وبصفتنا طرفا في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المؤرخة 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، أود أن أؤكد أن موزامبيق تبذل جهودا على الصعيد الوطني، وبشكل ثنائي، في إطار الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تشكل اليوم أحد التهديدات الرئيسية للسلام والأمن الدوليين وظاهرة نحتاج إلى توحيد الجهود من أجل مكافحتها إذا كنا نريد أن نحقق النجاح. فمما لا شك فيه أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب استجابة دولية مناسبة.

السيد كلياند (غانا) (تكلم بالإنكليزية): تود غانا أن تشكركم، سيدي الرئيس، وأن تشكر وفدكم، إكوادور، على اختياركم تسليط الضوء، خلال رئاستكم لمجلس الأمن هذا الشهر، على التهديد الكبير والمتزايد الذي تشكله الجريمة المنظمة عبر الوطنية على السلم والأمن العالميين.

ونعرب عن امتناننا للبيان الذي أدلى به الأمين العام، معالي السيد أنطونيو غوتيريش، ونعرب عن تقديرنا للإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة غادة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والأستاذة ميلاني كاميت، مديرة مركز ويذرهد للشؤون الدولية في جامعة هارفارد.

على نحو ما تؤكد المذكرة المفاهيمية لجلسة اليوم عن حق (S/2023/933، المرفق)، فإن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تشمل مجموعة واسعة من الأنشطة غير المشروعة، تشكل في حد

رابعاً، يكتسي التعاون الدولي والإقليمي أهمية حاسمة في التصدي للتحديات العابرة للحدود التي تشكلها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. ومفتاح تفكيك الشبكات الإجرامية هو تعزيز آليات تبادل المعلومات وتيسير المساعدة القانونية المتبادلة وتنفيذ عمليات وتحقيقات مشتركة بين وكالات إنفاذ القانون والنظم القضائية. وبتعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية والنهوض بالقدرات في مجال إنفاذ القانون وتوطيد التعاون الدولي، يمكننا أن نعطل الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وأن نفككها بشكل فعال. وسيسمح هذا النهج التعاوني أيضاً بمعالجة القضايا الأساسية مثل الفساد وضعف الحكم، وبالتالي الحد من أوجه الضعف التي يستغلها المجرمون.

أود أن أختتم بياني بكلمات مواطني، السيد كوفي عنان، الأمين العام الأسبق. إذ قال:

”قد نأتي من مختلف أركان المعمورة وقد يتنوع لون بشرتنا وقد تختلف لغاتنا، لكن مصائرنا مترابطة.“

ولا يزال صدى بيان السيد عنان المتعمق يتردد حتى اليوم ويذكرنا بمسؤوليتنا الجماعية كمواطنين عالميين عن دحر تلك الشبكات الإجرامية وبناء عالم أكثر أمناً وأماناً للجميع.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أهنيكم، سيدي الرئيس، على المبادرة بعقد هذه المناقشة المهمة التي تتيح لنا الفرصة للنظر في مسألة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تشكل تهديداً متزايداً للسلام والأمن الدوليين.

وأود أن أشكر الأمين العام أنطونيو غوتيريش على إحاطته المستنيرة. وأود أيضاً أن أشكر المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، السيدة غادة والي؛ والسيدة ميلاني كاميت، وكذلك السيدة نيانجورا على شهادتها المؤثرة.

حقيقة أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية قد ترسخت في عدد من المناطق الرمادية في جميع أنحاء العالم تجعل منها عاملاً هائلاً في زعزعة استقرار مناطق بأكملها. ولا يشكل ذلك أحد المصادر

التي نواجهها وسبل المضي قدماً وتشجيع تقديم المساعدة التقنية للدول المحتاجة وإنفاذ الامتثال لأنظمة الجزاءات وتيسير سبل التعاون الدولي. ويمكن للمجلس بالتأكيد أن يعزز التعاون وأن ينهض بالمعايير الدولية وأن يساعد على تعبئة الموارد اللازمة لمكافحة ذلك التهديد.

ثانياً، تتيح التطورات التكنولوجية فرصاً وتشكل تحديات في مكافحة الشبكات الإجرامية. وفي حين يستغل المجرمون التكنولوجيا لارتكاب الجرائم السيبرانية وغسل الأموال والاتجار بالمخدرات على نطاق عابر للحدود الوطنية، فإن الدول، يوحدتها عزمها المشترك، يمكنها أن تغير مجرى الأمور بتسخير نفس التكنولوجيا لكشف هذه الأنشطة غير القانونية والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها قضائياً. وبحشد مواردها معاً والاستفادة من التكنولوجيا، يمكننا استباق تصرفات المجرمين من خلال تعزيز نظم دفاعنا السيبرانية والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات وأعمال الشرطة القائمة على التنبؤ وتشجيع الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية لمنع الجرائم عبر الإنترنت والحد منها.

ثالثاً، في سياق التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، يتحتم علينا مراعاة الاعتبارات الجنسانية وإدراك الأثر الواضح لعواقب هذه الأنشطة غير المشروعة على النساء والفتيات، اللاتي كثيراً ما يصبحن الضحايا الرئيسيين. وباعتماد نهج شامل يراعي الاعتبارات الجنسانية، يمكننا أن نساعد على توفير خدمات دعم فعالة يسهل الوصول إليها ومصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات المحددة لتلك الفئة الضعيفة، وخاصة في سياق التصدي للاتجار والاستغلال الجنسي والعنف الجنساني. ومن شأن هذا النهج أيضاً تمكين الشباب، بمن فيهم الشباب، من منع هذه الجرائم وتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على الصمود.

ومن شأن تمكين النساء والشباب وتعزيز مشاركتهم النشطة في إنفاذ القانون والنظم القضائية أن يساعد أيضاً على تعزيز الاستجابات الوطنية ومعالجة الأسباب الجذرية لتلك الجرائم. وهذا النهج الشامل للجميع ضروري لحماية كل من وقعوا ضحايا للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومن هم عرضة للسقوط ضحايا.

إن تعزيز التعاون الأمني عبر الحدود من خلال العمليات الإقليمية المشتركة وتبادل المعلومات المالية والأمنية بين البلدان ومكافحة الجريمة البيئية وتجميد الأصول والتعاون خارج نطاق القضاء ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحة غسل الأموال، كلها تدابير ينبغي تنفيذها على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. ولأننا ندرك هذه الحتمية، أصبحت غابون خامس بلد أفريقي ينشئ مركزاً لتحليل الاستخبارات الجنائية بالتعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول). ويمكن هذه الآلية البلدان من اعتماد استراتيجيات استباقية لمكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز آليات التحقيق والتدخل. كما أنها تستجيب للتحديات التي يواجهها المحللون والمحققون يوميًا، بما في ذلك في الاستدلال على الشبكات الإجرامية وتحديد أنماط العصابات وهياكلها، من بين أمور أخرى. وإلى جانب ذلك، تعمل الوكالة الوطنية للمنتزهات الوطنية في غابون بنشاط في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمنتجات التعدينية وبالحياة البرية والنفط في المناطق المحمية وأنشأت فرقة عمل معنية بالدفاع والأمن لتعزيز الأمن على سواحلنا في ضوء خطر القرصنة في البحر.

وفي هذا السياق، قدمت غابون، بالاشتراك مع ألمانيا ومجموعة الأصدقاء المعنية بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية، قرار الجمعية العامة 325/77 بشأن التصدي للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية لتعزيز الجهود المبذولة لمكافحة آفة دولية تشكل تهديداً للأنواع والنظم الإيكولوجية وتقوض جهودنا الجماعية لحماية التنوع البيولوجي. ويعترف القرار الذي يصدر كل سنتين بالاتجار غير المشروع بالأحياء البرية باعتباره نوعاً من الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تشكل تهديداً مباشراً ليس للنظم الإيكولوجية فحسب، بل للأمن وسيادة القانون والحوكمة الرشيدة.

يجب أن نكثف جهودنا لمكافحة الاتجار المنظم عبر الوطني، بما في ذلك تمويل الإرهاب. ومن الواضح أنه في ضوء الصلات المثبتة بين تمويل الإرهاب والجريمة المنظمة، التي تستفيد منها

الرئيسية لانعدام الأمن فحسب، بل يمثل تحدياً رئيسياً لاستقرار السياسي والاجتماعي والثقافي والنمو الاقتصادي في العديد من البلدان. فالجريمة تقاوم الفساد، الذي يلوث الحياة السياسية، وتقوض القيم الاجتماعية وتضعف النسيج الاقتصادي وتعرض التنمية للخطر. ومن بين العوامل التي تسهم في هشاشة مناطق أفريقية بأكملها وانهيار العديد من تلك الدول النزاعات والإرهاب والهجرة غير المنضبطة. بيد أن المخاطر الأمنية الجديدة التي تسببها الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تثير قلقاً خاصاً لأنها تضعف سلطة الدول في مجالات معينة.

إن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تتغذى على أوجه الضعف الناشئة عن العجز الهيكلي الناجم عن هشاشة الدول، مقترنة بهشاشة المؤسسات القضائية والأمنية، وتكتسب قوتها في سياقات النزاع وتتخذ أشكالاً مختلفة ما بين غسل الأموال والاتجار بالمخدرات والأسلحة، فضلاً عن الاتجار بالبشر والجريمة الإلكترونية والفساد والاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والتصدير غير المشروع للموارد الطبيعية.

ويشكل التصدير غير المشروع للموارد الطبيعية مصدراً رئيسياً لتمويل الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية والشبكات الإجرامية عبر الوطنية. إن أفريقيا، وهي قارة تعج بموارد طبيعية لا حصر لها، معرضة للاتجار المنظم الذي يسهم في نشر الرعب في أنحاء المدن والبلدات حيث يعاني الناس بشكل عشوائي من فظائع خسيصة. وتمول العصابات الإجرامية نفسها من خلال قنوات متعددة الأوجه لتوليد الموارد، حيث تبني اقتصادات إجرامية سرية في أجزاء معينة من الدول والمناطق العابرة للحدود، والتي تمول الجماعات المتطرفة والإرهابية المسلحة.

ويدير أنشطة هذا الاقتصاد الموازي عصابات مسلحة وشركات أمنية ومشترون وسماسرة ومصدرون سريون، ويترتب على معظمها تداعيات إقليمية أو دولية. ويعزز غياب التعاون الحقيقي بين الدول وعلى الصعيد الإقليمي الآثار المتفاقمة للجريمة عبر الوطنية في أفريقيا وفي جميع أنحاء العالم ويسهم في إنشاء مراكز قوة حقيقية.

بما في ذلك الآليات الإقليمية أو الثنائية للإنذار المبكر مثل الآلية التي أنشئت بين إكوادور وكولومبيا في وقت سابق من هذا العام، في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومعالجة المخاطر التي يتعرض لها الأشخاص الأكثر تضررا. وترى دولة الإمارات العربية المتحدة أن المجتمع الدولي يمكن أن يستفيد من تلك الجهود وأن يحقق إنجازا ذا مغزى في هذا النمط. وفي هذا الصدد، أود تقديم ثلاث توصيات اليوم.

أولا، يجب أن نواجه التدفقات المالية غير المشروعة وعائدات الجرائم المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشكل ذلك تحديا للاقتصادات المستقرة بقدر ما يشكل تحديا للاقتصادات المعرضة للصدمات. ولا تُستخدم عائدات الجريمة لدعم الشبكات الإجرامية فحسب - حيث تغيد التقارير بأن المجرمين يغسلون ما يصل إلى 2,7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي - بل تُستخدم أيضا في القيام بأنشطة إجرامية. وتُقدر تكلفة الرشوة، على سبيل المثال، بما يصل إلى تريليوني دولار سنويا. وهذا هو التحدي الذي تتصدى له دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل مباشر من خلال مؤسسات قوية مثل وحدة الاستخبارات المالية. وفي السنوات القليلة الماضية، زدنا عدد المعاهدات الثنائية لتبادل المساعدة القانونية التي أبرمناها مع الدول الأعضاء إلى 45 معاهدة، وسيستمر ذلك العدد في الازدياد.

ثانيا، إن الجريمة المنظمة متعددة الأوجه وينبغي أن يكون نهجنا متعدد الأوجه بدوره، بما في ذلك العمل بمنظور يراعي الاعتبارات الجنسانية. فالنساء والفتيات عرضة بشكل فريد لمخاطر الجريمة المنظمة. ويجري الاتجار بهن بمعدل أعلى من الرجال، حيث يشكلن 65 في المائة من الضحايا على مستوى العالم وقد وجد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أنهن يعانين من العنف الشديد بمستويات تعادل ثلاثة أضعاف مستويات معاناة نظرائهن من الرجال. ومع ذلك، لا ينبغي النظر إلى النساء على أنهن مجرد ضحايا. وتدل شهادة السيدة نيانجورا القوية اليوم على الدور الحاسم الذي ينبغي أن تضطلع به المرأة في التنقيف بشأن هذه القضايا وكذلك في منع الجرائم ومكافحتها. ويجب أن نعمل من أجل زيادة تمثيل المرأة على جميع المستويات، بما في ذلك على مستويات الإدارة والقيادة والتحكم في

المنظمات الإرهابية عن طريق الاتجار غير المشروع بمختلف أنواعه، يجب على المجتمع الدولي أن يواصل ويكثف جهوده لمكافحة هذا الاتجار في جميع حلقات سلاسل الإمداد. ولهذا السبب، يكرر بلدي تأكيد دعمه لعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في رصد التنفيذ السليم للأدوات القائمة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اتفاقية باليرمو، وفي تنفيذ مبادرات لبناء القدرات في الدول شديدة الهشاشة. ويجب الحفاظ على الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بما في ذلك ما يتعلق بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب من أجل مكافحة التطرف العنيف والاتجار بالمخدرات على حد سواء. وسيكون من الأهمية بمكان أن يعالج مجلس الأمن الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة بمزيد من العزم، بما في ذلك عن طريق تجفيف منابع تمويل الجماعات المسلحة وشبكات الجريمة المنظمة، التي تولد عدم الاستقرار والعنف في أنحاء كثيرة من العالم.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على ضرورة تقوية التنسيق والتعاون بين الدول وتعزيز الشراكات الإقليمية، بما في ذلك النهوض بالتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على ترؤس جلسة اليوم، وأن أشكر رئاسة إكوادور على طرح هذا الموضوع البارز للنقاش في مجلس الأمن. كما أشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته، وكذلك المديرية التنفيذية والي والسيدة كاميت والسيدة نيانجورا على إحاطاتهن القيمة.

ساعدت الجريمة المنظمة عبر الوطنية تاريخيا في تهئية الظروف المثالية للنزاع، سواء بتأجيج حالات انعدام الأمن أو تمويلها في جميع أنحاء العالم. فهي تطيح بالاستقرار في جميع مجالات الحياة وتؤثر بشكل غير متناسب على النساء والفتيات وتحد من الحماية التكنولوجية وتؤثر سلبا على التنمية. وعموما، فإنها لا تزال تشكل عقبة كبيرة أمام تنفيذ الخطة الجديدة للسلام. ويمكن أن تساعد الجهود المبكرة،

الإحصائية المروعة من تحذير. ومن الضروري أن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالتصدي لهذه الجرائم التي تُرتكب في البر والجو والبحر، بما في ذلك عن طريق تعزيز تعاوننا الدولي في المسائل الجنائية. وعندها فحسب، سننجح في بناء مجتمعات أكثر قدرة على الصمود في وجه الجريمة وأكثر استقرارا وسلاما.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه الجلسة المهمة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام غوتيريش على ملاحظاته، وكذلك المدير التنفيذي والي والسيدة كاميت والسيدة نيانجورا على جهودهن لتعزيز فهم مجلس الأمن للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأشكر السيدة نيانجورا بصفة خاصة على مشايرتنا مأساتها الشخصية. لقد كانت كلمتها مؤثرة للغاية.

لدينا جميعا مصلحة في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي لا تبالي بالحدود الوطنية ولا بالمساحات الشاسعة من البر أو البحر أو الفضاء السبراني والتي تكبد الأفراد والمجتمعات والبلدان وحتى كوكبنا تكلفة باهظة جدا. وتتبع الولايات المتحدة نهجا شاملا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأشكالها الخبيثة المتعددة، من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة النارية والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين إلى الجريمة السيبرانية وغسل الأموال وسائر الأنشطة غير المشروعة.

وفي عام 2021، أنشأ الرئيس بايدن مجلس الولايات المتحدة المعني بالجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي يحشد الموارد اللازمة لتحديث وتوسيع قدرتنا على استهداف التنظيمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، ستحدد استراتيجية البيت الأبيض لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، المتوقع صدورها قريبا، نهجنا الاستراتيجي الشامل للحكومة بأسرها لمكافحة ذلك التهديد الأمني المتزايد. وفي تموز/يوليه 2023، أطلق الوزير بلينكن التحالف العالمي للتصدي لتهديدات المخدرات الاصطناعية بغية توسيع نطاق التعاون

كيانات العدالة الجنائية وإنفاذ القانون. ومشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وهادفة في التصدي للجريمة المنظمة أمر بالغ الأهمية لا لاعتماد نهج تركز على الناجين فحسب، ولكن أيضا لتعزيز برامج التثقيف والتواصل مع المجتمعات المحلية.

ثالثا، يجب أن نستفيد من التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، في سعيها إلى إيجاد عالم خال من الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونشهد بشكل متزايد استخدام التكنولوجيات الناشئة كسلاح لأغراض إجرامية. وزاد استخدام المنظمات الإجرامية عبر الوطنية للعمليات المشفرة وحدها بنسبة 80 في المائة بين عامي 2020 و 2021. غير أن الطابع الإحلالي للتقدم التكنولوجي سيف ذو حدين. وتؤمن دولة الإمارات العربية المتحدة بأننا يجب أن نكون متفائلين بطريقة واقعية عندما يتعلق الأمر بالتكنولوجيات الناشئة، ليس في تقييم التهديدات التي تشكلها فحسب ولكن في الاستفادة من الفرص التي توفرها. فالذكاء الاصطناعي يمكن استخدامه لتتبع الأنشطة الإجرامية على شبكة الإنترنت ورصد وتحديد المعاملات المالية المشبوهة وغير المشروعة. وتحقيقا لهذه الغاية، وقعت دولة الإمارات العربية المتحدة في آب/أغسطس من هذا العام شراكة مع القطاع الخاص لإنشاء مركز عالمي للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا السيبرانية في دبي لمكافحة الجريمة السيبرانية وتأمين المنظومة الرقمية. ومن الأمثلة الأخرى على ذلك منصة رصد المخدرات التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وهو نظام جديد متعدد المصادر لجمع بيانات شبه آنية عن اتجاهات الاتجار بالمخدرات وعرضها بصريا وتشايرها. ونأمل أن يعني انتشار مشاريع من هذا القبيل أنها لن تكون الاستثناء بعد الآن، بل ستصبح سريعا القاعدة في مكافحة الجريمة المنظمة.

خلال الفترة بين عامي 2015 و 2021، كانت الجريمة المنظمة مسؤولة عن عدد من الوفيات سنويا مماثل لعدد ضحايا كل النزاعات المسلحة مجتمعة. وبوصفنا الهيئة المنوط بها المسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن الدوليين، يجب أن نصغي إلى ما تنطوي عليه تلك

ذلك الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وسلائفها الكيميائية وتهريب المهاجرين والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم والنقل غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل.

وتتطلع الولايات المتحدة إلى الاستماع إلى البلدان الأخرى بشأن كيفية تصديها للجريمة المنظمة عبر الوطنية. وسواصل العمل مع الأمم المتحدة ومنظمات مثل فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية ومجموعة روما - ليون التابعة لمجموعة الدول السبع والمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والبلدان في جميع أنحاء العالم بغية التصدي لتلك التحديات.

السيد فرانسوا دانييل (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر إكوادور على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة كما أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والسيدة ميلاني كاميت والسيدة فيكتوريا نيانجورا على إحاطاتهم الثاقبة.

إن الدول هي المسؤولة في المقام الأول عن مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولذلك، فإن الأمر يقع على عاتق السلطات الوطنية في معالجة هذه المسألة من خلال نظمها الداخلية للعدالة الجنائية، بمساعدة آليات التعاون الدولي القائمة.

ويجب على مجلس الأمن التقيد بولايته التي تقتصر حصرا على صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ونرى كم يصعب على المجلس الاضطلاع بولايته أحيانا. ويوفر القانون الداخلي والاتفاقيات الدولية والإقليمية الأدوات المناسبة والمشروعة للتصدي للجريمة المنظمة. وفي السنوات الماضية، شهدنا محاولات لتوسيع نطاق تفسير المجلس لما يشكل تهديدا للسلام والأمن. وتعدى مجلس الأمن على مسائل جرت العادة على تناولها في محافل أخرى لا يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل يمكن أن يخلف عواقب غير مقصودة أيضا، بما في ذلك الحد من قدرة المجتمع الدولي على معالجة هذه المسائل.

وتتطلب مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية نهجا قائما على التعاون والتنسيق. والبرازيل طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الدولي للتصدي للمخدرات الاصطناعية، مثل الفتانيل، وتعطيل سلسلة الإمداد العالمية غير المشروعة والشبكات المالية التي تمكن من تصنيع المخدرات الاصطناعية وسلائفها الكيميائية والاتجار بها بصورة غير مشروعة.

توفر المعاهدات القائمة، بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والصكوك والبروتوكولات الدولية إطارا مفيدا لتيسير التعاون في مجال إنفاذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الجريمة. وقد رحبت الولايات المتحدة بتركيز دورة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لهذا العام على إمكانية اللجوء إلى العدالة، كما نرحب بجدول أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الخامس عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية الذي يركز على الأشكال الجديدة والناشئة والمتطورة للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وبينما نتصدى للجريمة المنظمة عبر الوطنية، يجب أن نحرص على أن تكون الأصوات الأساسية للمتضررين، بما في ذلك المجتمع المدني، في مقدمة جهودنا. وكما هي الحال مع العديد من التهديدات للسلام والأمن، غالبا ما يكون وقع آثار الجريمة المنظمة أشد وطأة على النساء والفتيات. ونشجع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على مواصلة دعم سلامة المرأة ومشاركتها الهادفة في إيجاد حلول دائمة لتلك التحديات.

تقر الولايات المتحدة بتأثير الجريمة عبر الوطنية على البيئات الهشة والمعرضة لخطر تغير المناخ. فمرتكو الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية يستغلون حالة الهشاشة للمضي قدما في عملياتهم، بما في ذلك الاتجار غير المشروع بالمخدرات واستغلال البيئة والاتجار بالبشر والأحياء البرية. ونحن حريصون على المشاركة في المناقشات الدائرة والمستمرة المتعلقة بالجرائم المرتكبة بحق الطبيعة، بما فيها تلك التي تضعف قدرة النظم الإيكولوجية الطبيعية على الصمود في وجه تغير المناخ.

أخيرا، تعترف الولايات المتحدة بالتحديات المعقدة التي تشكلها التنظيمات الإجرامية عبر الحدود الوطنية على الأمن البحري، بما في

لا تزال البرازيل تشعر بالقلق إزاء محاولات ربط الجريمة المنظمة عبر الوطنية بالإرهاب، خاصة أنه لا توجد صلات تلقائية أو وثيقة بين هاتين الظاهرتين، بل يمكن أن تنشأ العلاقة بينهما، ويحدث ذلك فعلاً، في ظروف محددة، لكنها ليست عالمية. وعلى الرغم من أهمية مكافحة كلا الأمرين، فمن الواضح أنهما مشكلتان مختلفتان تتطلبان حلولاً مختلفة. فالجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية تهدف إلى تحقيق أهداف مختلفة، وعادة ما تعمل وفق أساليبها الخاصة. وفي حين يتأجج الإرهاب بفعل اعتبارات سياسية وإيديولوجية، تُرتكب الجريمة المنظمة عبر الوطنية بدافع تحقيق مكاسب مالية.

أخيراً، اسمحو لي أن أكرر أن البرازيل لا تزال متقيدة بالتزاماتها الدولية وهي على استعداد لمواصلة العمل بالتعاون الوثيق مع شركائنا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المحافل المناسبة لذلك وباستخدام الآليات المناسبة.

السيدة غات (مالطة) (تكلمت بالإسبانية): أشكر إكودور على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وعلى تسليط الضوء على تلك المسألة الهامة. وأتوجه بالشكر أيضاً إلى مقدمات الإحاطات، السيدة والي والسيدة كاميت والسيدة نيانجورا، على إسهاماتهن الثاقبة جداً هذا الصباح.

تطرح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية العديد من التحديات التي تزداد جسامة والتي تخلف أثراً سلبياً على كل الدول. فالشبكات الإجرامية العاملة عبر الحدود تسارع إلى استغلال الفرص الناجمة عن عدم الاستقرار. وقد تطيل هذه الظروف أمد النزاع وتعوق الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه. وأبرزت السيدة والي، مديرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ذلك في جلسات مجلس الأمن بشأن هايتي في وقت سابق من هذا العام (انظر S/PV.9311 و S/PV.9449)، وأشارت إلى أن تدفقات الأسلحة النارية والمخدرات غير المشروعة إلى هايتي تقاوم انعدام الأمن والعنف في البلد. ومما يؤسف له أن هناك العديد من الحالات المماثلة في جميع أنحاء العالم. ولذلك، تؤكد مالطة من جديد أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الجريمة المنظمة عبر الوطنية لعام 2000 ومؤيد قوي للإنتربول. وبنفس الروح، وقّعت معاهدة في الشهر الماضي في برازيليا لإنشاء جماعة الشرطة في القارة الأمريكية - وهي آلية للتعاون وتبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة وسلطات إنفاذ القانون في الأمريكتين.

وتلتزم البرازيل التزاماً قوياً بتعزيز التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال آليات ومحافل راسخة. وبغية تعزيز إنفاذ القانون والنظم القضائية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي، ينبغي تقدير تلك المحافل حق قدرها وتعزيزها. وندعم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والكيانات الأخرى ذات الصلة في جهودها الرامية إلى تعزيز التعاون الدولي. وتكتسي هذه الجهود التي تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على إنفاذ القوانين أهمية بالغة للحد من الثغرات التي تستغل من خلالها الجريمة المنظمة.

تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديداً لنسيج مجتمعاتنا. فالجماعات الإجرامية، بأشكالها المتعددة، تنخرط في طائفة واسعة من الأنشطة غير المشروعة التي قد تضعف المؤسسات وسلطة الدولة وتؤجج العنف والفساد وترسخ أوجه اللامساواة الهيكلية. ولا توفر التدابير القمعية وسبل إنفاذ القانون وحدها أدوات كافية للاستجابة لتلك التحديات.

وينبغي للدول، لدى صياغة سياساتها الرامية إلى مكافحة الجماعات الإجرامية المنظمة، أن تعتمد نهجاً شاملاً تهدف إلى معالجة الأسباب الجذرية للأنشطة الإجرامية، من قبيل التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية. ويجب أن يكون ضمان احترام حقوق الإنسان في صميم أي استراتيجية من هذا القبيل. ومن هذا المنطلق، تؤكد البرازيل من جديد التزامها بتنفيذ استجابة متعددة الأبعاد للتغلب على تحديات الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

وعلاوة على ذلك، تدعو الحاجة إلى التركيز على حركة الأموال التي تغذي الأنشطة الإجرامية المنظمة. وتولي السياسات التي وضعت في البرازيل لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أولوية كبيرة لمكافحة غسل الأموال والتصدي للفساد وتعطيل الشبكات الإجرامية.

في سيادة القانون. ويشكل تغير المناخ وغيره من التهديدات البيئية عوامل مهمة أخرى تستحق اهتمام المجلس. وكثيرا ما تستغل جماعات الجريمة المنظمة أوجه الضعف هذه وتصور الأنشطة الإجرامية على أنها الوسيلة الوحيدة للبقاء. ويجب أن تكون استجابتنا لتلك العوامل متعددة الأبعاد أيضا. وتجدر الإشارة بالنهج الذي يتبعه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من هيئات الأمم المتحدة في ذلك الصدد.

وبينما نرحب بكل الجهود المبذولة لبناء المؤسسات، نلاحظ أيضا أهمية الأنشطة المصممة خصيصا لتحقيق أهداف بعينها مثل الشبكة النسائية المعنية بقوانين وسياسات مكافحة الجريمة المنظمة في غرب أفريقيا ووسطها التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ونشيد بإطلاق المكتب والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف ضد الأطفال مؤخرا للاستراتيجية المشتركة من أجل إنهاء العنف ضد الأطفال. وتشمل الاستراتيجية بناء آليات أكثر فعالية للكشف عن المواد التي تتطوي على إيذاء جنسي للأطفال على شبكة الإنترنت واستهدافها وإزالتها، وكفالة حماية الأطفال المتقّلين الذين يواجهون خطر الجريمة والاستغلال بقدر أكبر.

في الختام، لا يمكننا معالجة هذه المشكلة الدولية على نحو مستدام إلا من خلال اعتماد حلول شاملة وكلية وجامعة وقائمة على حقوق الإنسان لمعالجة الأسباب الكامنة وراءها. ولا مجال الآن لإضاعة الوقت.

السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية): أرحب بعقد إكوادور جلسة اليوم وأشكر الأمين العام غوتيريش والمديرة التنفيذية والي على بيانتهما. وقد استمعت بعناية إلى الإحاطتين اللتين قدمتهما السيدة كاميت والسيدة نيانجورا.

في الوقت الذي نتكلم فيه، يستمر تطور الروابط بين الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية وتعدد وسائل ارتكابها وتشابكها مع الإرهاب، مما يخلق آثارا مدمرة غير مباشرة تتزايد باطراد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يأخذ ذلك مأخذ الجد من خلال التمسك بمفهوم

الجريمة المنظمة عبر الوطنية في مكافحة الأشكال القائمة والناشئة لهذه الجريمة.

وتدرك مالطة بصفة خاصة، كونها دولة جزرية، التحديات والصعوبات التي تشكلها الجريمة البحرية والاتجار في البحر. ويأتي الاتجار بالأسلحة والمخدرات وتهريب المهاجرين والاتجار بالبشر من بين أخطر التهديدات التي نشهدها وأكثرها إثارة للقلق. وتطور الجماعات الإجرامية عبر الوطنية، التي ترتبط في بعض الحالات ارتباطا وثيقا بالجماعات الإرهابية، أساليب عملها باستمرار، سواء خارج شبكة الإنترنت أو عبرها. ويجب التصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خلال معالجة السمات التي تميز كل شكل من أشكال الجريمة. وعلينا أن نتصدى للهياكل التي تقف وراءها وأرباحها والتكنولوجيات المستخدمة لتسهيل ارتكابها. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، نكتف الجهود التي تهدف إلى الشروع في إجراءات، من خلال استراتيجية الاتحاد الأوروبي بشأن الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، لتعزيز التعاون عبر الحدود والتصدي للجرائم ذات الأولوية القصوى والشبكات الإجرامية.

ويؤثر هذا التهديد على جهودنا الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فبالإضافة إلى أن جماعات الجريمة المنظمة تعمل في الظل، فإنها تستخدم أعمالها غير القانونية للتسلل إلى الاقتصاد المشروع والمؤسسات العامة، بما في ذلك من خلال الاستفادة من الفساد وتآكل سيادة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية. وتقوض الشبكات الإجرامية حق الناس في التمتع بالأمان وثقتهم في السلطات العامة، مما يتسبب في انعدام الاستقرار واندلاع النزاعات.

ويمكن للمجلس أن يفعل المزيد لمساعدة أعضاء الأمم المتحدة في مكافحة هذه الجرائم والحفاظ على التوازن الدقيق بين الأمن والحرية والكفاءة وصون حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يجب أن نتصدى للأسباب المعقدة الكامنة وراء الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وهي تتضمن عوامل متعددة الأبعاد من قبيل انتشار الفقر وعدم كفاية فرص الحصول على الخدمات العامة والتهديدات الأمنية وأوجه القصور

العابرة للحدود الوطنية عن طريق تبادل الأدلة والمعلومات الاستخبارية والسماح بتسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية من أجل ملاحقة الهاربين بشكل مشترك واسترداد الأصول غير المشروعة، لحرمان المجرمين وأصولهم من أي ملاذ للاختباء. وينبغي للبلدان المعنية أن ترد بالإيجاب على طلبات البلدان الأخرى للتعاون القضائي في مكافحة الجريمة وألا تستخدم ذرائع تسمح لأراضيها بأن تصبح ملاذاً آمناً للمجرمين.

ثالثاً، ينبغي تعزيز الدعم المقدم لبناء القدرات في البلدان النامية. فلا يمكن للبلدان أن تردع الأنشطة الإجرامية بفعالية إلا عندما تشرع في إنفاذ القانون على نحو يتسم بالمهنية والكفاءة والقوة. وفي إطار من الاحترام لتولي البلدان زمام أمورها، ينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة والشركاء الدوليين أن يساعدوا الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، في تعزيز قدراتها في مجال إنفاذ القانون وبناء قدراتها في مجالات مراقبة الحدود والجمارك ومكافحة المخدرات والآليات القضائية، ضمن مجالات أخرى. وينبغي لها أيضاً أن تساعد في تدريب المزيد من موظفي إنفاذ القانون في تلك البلدان من أجل تحسين قدراتها الأمنية والإدارية. وما فتئت الصين في السنوات الأخيرة تدعم بنشاط مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الوكالات من خلال الصندوق المشترك بين الصين والأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية لمساعدة البلدان النامية في تحسين قدراتها في مجال إنفاذ القانون. وستواصل الصين تقديم الدعم والمساعدة بكل ما في وسعها إلى البلدان المحتاجة.

رابعاً، ينبغي أن نقطع جميع الصلات المحلية بالجريمة العابرة للحدود الوطنية. فالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية لا تخدم مصالح أي بلد. وينبغي لكل البلدان أن تتحمل بفعالية مسؤوليتها والتزامها الواجبين بمكافحة هذه الجريمة. ولا يمكننا أن نكيل بمكيالين بشأن هذه المسألة ولا يمكننا أن ننظر إليها على أنها مشكلة على الآخرين وحدهم التعامل معها بينما نتعامى عن مسؤولياتنا. وقد اختار بلد معين يعاني من مشاكل كثيرة، مثل المخدرات والعنف المسلح

الأمن المشترك والشامل والتعاوني والمستدام وتعزيز التضامن والتنسيق والعمل معاً لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وحماية الأمن المشترك.

أولاً، ينبغي أن تضطلع المنصات والكيانات المتخصصة بدور رئيسي في ذلك الصدد. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية حيز النفاذ. وعلى مدى العقدين الماضيين، أصبحت الاتفاقية، في ظل التزايد المستمر لفعاليتها وسلطتها، منصة رئيسية للمجتمع الدولي للتصدي لخطر الجريمة العابرة للحدود الوطنية. وتستفيد البلدان من الاتفاقية في تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة العابرة للحدود الوطنية. ويقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وغيره من الوكالات المتخصصة إسهامات إيجابية في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية. وتقدر الصين ذلك ونأمل أن يواصل المكتب والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترپول) الاستفادة من خبرتهما وتعزيز تعاونهما مع مكتب مكافحة الإرهاب ولجنة مكافحة الإرهاب دعماً لجهود الدول الأعضاء في ذلك الصدد. وينبغي لمجلس الأمن أن يؤدي دوره في تنسيق الاستجابات للتصدي للصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للحيلولة دون تواطئهما وتشابكهما مما يهدد السلام والأمن الدوليين.

ثانياً، ينبغي تعزيز التعاون بين البلدان في مجال إنفاذ القانون والقضاء. وقد أدى ظهور التكنولوجيات الجديدة إلى مزيد من التعقيد وزيادة القدرة على المزاورة في العديد من مجالات الجريمة العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك عمليات الاختيال المتصلة بوسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية والمقامرة عبر الإنترنت واستخدام المصارف السرية. ويلزم بذل جهود على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف لتعزيز شبكات التعاون وتسخير كامل القوة للتصدي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية من خلال حرمانها من أي متففس. وبالإضافة إلى الاستفادة من المنصات المتعددة الأطراف، ينبغي للبلدان أن تعزز التنسيق الثنائي في مكافحة الحالات الفردية للجريمة

عديدة وهي تتطور باستمرار، مما يزيد من صعوبة تعقب السلطات لها ومكافحتها. وفي هذه الظروف المعقدة والمتغيرة، لا يمكن التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية وما يتصل بها من تهديدات للسلام والأمن الدوليين بمعزل عن غيرها. ويجب أن نتمكن من مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية بفعالية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي في نفس الوقت. وتحقيقاً لتلك الغاية، نعتقد أن الخطوات التالية حاسمة.

أولاً، يجب أن نوسع قدراتنا الاستراتيجية والتشغيلية من خلال تعزيز الشبكات والشراكات الدولية والإقليمية لإنفاذ القانون بهدف تحسين قدراتنا الوقائية. وثانياً، يجب أن نعطي الأولوية للمزايا النسبية لمختلف الأطراف الفاعلة ذات الصلة وأن نستفيد منها، بما في ذلك الأمم المتحدة والانتربول ووكالات إنفاذ القانون الوطنية ووكالات الجمارك ومراقبة الحدود ووكالات مكافحة الفساد والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ويجب أن ننهي النهج المجزأ الذي ما فتئنا نتبعه حتى الآن. وثالثاً، يجب أن ننفذ بالكامل الصكوك والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والمسائل ذات الصلة، مع التركيز بشكل خاص على اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها واتفاقية مكافحة الفساد. ورابعاً، يجب أن ندعم إنشاء وتشغيل أفرقة عمل مشتركة وآليات تنسيق لتبادل المعلومات والاستخبارات وإجراء تحقيقات مشتركة.

ونؤيد جهود الأمين العام لوضع نهج للأمم المتحدة أسرع استجابة وأكثر براعة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بأن الاستراتيجيات والإجراءات الرامية إلى التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية لا تتطلب مجرد نهج شامل ومنسق إذا أريد لها النجاح، بل يجب أن تشمل أيضاً تدابير لمكافحة الجريمة وتدابير وقائية. وهنا في الأمم المتحدة، ينبغي لمجلس الأمن أن يفعل المزيد لتعزيز تبادل المعلومات وبناء القدرات وتنفيذ تدابير لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وينبغي لنا أيضاً أن نعترف بالصلة القائمة في بعض الحالات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والجماعات الإرهابية. وفي هذا السياق، ينبغي للمجلس أن يعمل على نحو أوثق

والاتجار بالبشر، تجاهل الحقائق والافتراء على بلدان أخرى وتشويهها بدلاً من الانخراط في تأمل ذاتي جاد والعمل على معالجة الأسباب الجذرية لهذه المشاكل، وهو موقف غير مسؤول أو بناء بأي حال من الأحوال ولن يساعد على حل هذه المسائل. إن عنف العصابات المتفشي في هايتي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدفق الأسلحة من الخارج. وينبغي لجميع البلدان، ولا سيما بلدان المنطقة، العمل على تنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بتنفيذاً فعالاً وقمع الاتجار بالأسلحة النارية وتهريبها وتجفيف منابع عنف العصابات باستخدام الأسلحة النارية في هايتي، مما سيساعد على تهيئة الظروف المؤاتية لحل مشاكل البلد.

ما فتئت الصين طرفاً فاعلاً رئيسياً وممارساً حقيقياً ومساهماً نشطاً في اتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونحارب جميع الأنشطة الإجرامية المنظمة بصرامة وحزم ونشارك بنشاط في التعاون عبر الحدود في مكافحة الاحتيال باستخدام وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية، على سبيل المثال. وكثفت الصين محادثاتها وتعاونها مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، من بين كيانات أخرى، وتعمل مع بلدان إقليمية في إطار مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ومنظمة شنغهاي للتعاون وغيرها من الأطر لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيد الإقليمي، محققة نتائج مستمرة وإيجابية. وسنواصل التنفيذ الفعال لمبادرة الرئيس شي للأمن العالمي والعمل مع جميع الأطراف للتصدي بفعالية لتحدياتنا الأمنية المعقدة والمتشابكة والسعي إلى تحقيق السلام الدائم في جميع أنحاء العالم.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر

إكوادور على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة التي تساعدنا على تحسين فهمنا للمخاطر والتهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية للسلام والأمن الدوليين. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام والسيدة والي، المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والسيدة كاميت والسيدة نيناجورا على إحاطاتهم.

كما أشرت في مذكرتك المفاهيمية (S/2023/933، المرفق)،

سيدي الرئيس، يمكن أن تتخذ الجريمة المنظمة عبر الوطنية أشكالاً

صلتها بالإرهاب. وفي عام 2019، اتخذ المجلس القرار 2482 (2019) الذي أعرب فيه عن قلقه إزاء قدرة الإرهابيين على الاستفادة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية في تمويل عملياتهم أو توفير الدعم اللوجستي لها. وشدد القرار أيضا على أهمية تنسيق الجهود الدولية للتصدي لذلك التحدي.

ويؤمن وفد بلدنا إيماننا راسخا بأن التعاون الدولي ذا الصلة ينبغي أن يقوم على حسن النية من دون خطط خفية أو معايير مزدوجة وأن يكون على أساس مبدئي المساواة والاحترام المتبادل. وذلك النهج أساسي لفعالية الجهود الجماعية الرامية إلى كبح جماح هذه المشاكل، التي تشكل تهديدا لنا جميعا. وتجاهل بعض الدول، ومنها دول أعضاء في المجلس، لهذين المبدأين تعزيزا لمصالحها السياسية، يمكن أن يؤدي إلى إيجاد بؤر توتر جديدة وإلى توسيع جغرافية التهديدات الإرهابية والجريمة المنظمة. وينبغي أن تبذل جهود المجتمع الدولي المتضافرة الرامية إلى مكافحة الصلة بين الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية في إطار الدور التنسيقي المركزي للأمم المتحدة ومع الامتثال للقانون الدولي. إننا ملتزمون بتطوير التعاون المفيد للأطراف في هذا المجال من خلال المنظمات الإقليمية، ولا سيما مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة الدول المستقلة.

ثمة دور مركزي يتعين على الدول القيام به في مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الوطنية، كما أن تعزيز الدول والنهوض بقدراتها على إنفاذ القوانين عنصران حيويان في مكافحة هذه التهديدات. ونوصي بأن تستفيد الدول على نحو أكثر فعالية من إمكانات وخبرات مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تقديم المساعدة التقنية لزيادة فعالية جهودها في مكافحة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة على الصعيد الوطني. كما ندعو الدول إلى التعاون النشط مع لجنة مكافحة الإرهاب ومديريتها التنفيذية لاستضافة زيارات تقييمية وتنفيذ توصيات اللجنة، التي يتصل الكثير منها مباشرة بتحسين تنفيذ الأحكام المتعلقة بمكافحة الصلات بين الإرهاب والجريمة المنظمة.

مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى وأن ينظر في وضع آليات لتتبع حالات أنشطة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تؤدي أيضا إلى انتهاكات للجزاءات والإبلاغ عنها. وعندما نناقش ونستكشف سبل التصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، ينبغي أن نتخذ نهجا يشمل المجتمع بأسره وأن نولي اهتماما خاصا للخطوة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن وللنساء والفتيات وإمكانية لجوئهن إلى العدالة ودور المجتمع المدني. وفي هذا السياق، رحبنا بالتركيز المواضيعي على إمكانية اللجوء إلى العدالة في دورة لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية لهذا العام.

وسنواصل العمل مع الأمم المتحدة وجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة للتصدي لتلك التحديات، مع مراعاة أن جهودنا المشتركة للتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية على الصعيدين الإقليمي والدولي لن تقي بالغرض إذا لم نتعامل مع المشكلة على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، ومن بين إصلاحات أخرى، كان تعزيز نظام العدالة إحدى أولويات حكومة ألبانيا منذ عام 2015، بما في ذلك إنشاء مكتب ادعاء ومحكمة خاصين لمكافحة الفساد والجريمة المنظمة، وهو ما بدأ بالفعل يؤتي ثماره.

في الختام، أود أن أشدد على أن ألبانيا لا تزال ملتزمة التزاما كاملا بمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على جميع المستويات.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر

وفد إكوادور على الدعوة إلى عقد جلسة مجلس الأمن اليوم. ونحن ممتنون أيضا للأمين العام، أنطونيو غوتيريش، على بيانه الزاخر بالمعلومات بشأن هذه المسألة المهمة. ونود أيضا أن نشكر السيدة والي المديرية التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على إحاطتها المهمة. كما أحطنا علما ببياني السيدة كاميت والسيدة نيانجورا.

ما فتئ الاتحاد الروسي يدعو باستمرار إلى تكثيف الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونظرا لولاية مجلس الأمن الخاصة، ينبغي له أن ينظر إلى خطر الجريمة المنظمة من منظور

بشكل صارخ لعدد من الدول إزاء هذه المسألة إلى وقوع طائفة واسعة من الأسلحة - وليس الأسلحة الخفيفة فحسب - في أيدي الإرهابيين والجماعات الإجرامية. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك الحالة في هايتي التي تفاقمت إلى حد كبير بسبب عدم كفاية الجهود التي تبذلها بعض الجهات الفاعلة الإقليمية للحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق حظر الأسلحة المفروض على تلك الدولة.

إن الانتشار غير المنضبط للأسلحة التي يزود الغرب أوكرانيا بها لا يقل خطرا عن ذلك. ولا يخفى على أحد أن حصة كبيرة من تلك الأسلحة تدخل السوق السوداء وتقع في أيدي الجماعات الإرهابية والإجرامية. وتظهر هذه الأسلحة - ليس في أوروبا فحسب، ولكن أيضا في الشرق الأوسط وأفريقيا وحتى أمريكا اللاتينية. وستتاح الفرصة لمناقشة هذه المشكلة بالتفصيل في 11 كانون الأول/ديسمبر خلال جلسة لمجلس الأمن سندعو إلى عقدها.

وفي هذا السياق، نحن مقتنعون بأهمية اتخاذ جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تدابير تشريعية فعالة وغيرها من التدابير لمنع وقوع الأسلحة في أيدي المنظمات الإرهابية وغيرها من المنظمات الإجرامية. ومنذ عام 2021، يجري بنجاح تنفيذ مبادرة روسية واستراتيجية لمكتب لمكافحة الإرهاب من أجل مكافحة الإرهاب الذي توججه الأسلحة. وفي المرحلة الأولية، ركزت المبادرة على بناء القدرات ذات الصلة لدول وسط آسيا. وتشمل المرحلة التالية تقديم المساعدة إلى الدول الأفريقية. في الختام، أود أن أشدد على أننا على ثقة بأن اعتماد مجلس الأمن اليوم للبيان الرئاسي S/PRST/2023/6، بشأن التهديدات التي يشكلها الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الوطنية، سيساعد على تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة القيمة. كما أشكر الأمين العام ومقدمي الإحاطات المحفزة للتفكير في هذا الصباح.

تتفق المملكة المتحدة مع الأمين العام على أنه يمكننا تعميق التعاون للتصدي للتهديد المعقد المتمثل في الجريمة المنظمة عبر

وفي سياق مكافحة الجريمة عبر الوطنية، نولي أهمية كبيرة لأنشطة الهياكل العالمية الرئيسية لمكافحة الجريمة، وهي لجنة الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ومؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونقدر تقديرا عاليا جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي يتمتع بخبرة واسعة في بناء قدرات الدول في مكافحة الجريمة.

إن الاتحاد الروسي منفتح على التعاون البناء في الاضطلاع بالمهام العالمية المتعلقة بالقضاء على أي مظهر من مظاهر الجريمة، بما في ذلك صلتها بالإرهاب. وندعو جميع الدول إلى اعتماد نهج جاد إزاء هذه المسألة، أولا وقبل كل شيء، بالاستجابة الحثيثة للطلبات ذات الصلة من وكالات إنفاذ القانون الأجنبية.

إن التعاون الحكومي الدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة لا يمكن أن يكون فعالا ببساطة في ظل التسييس المستمر لجوانب معينة من قبل بلدان معينة. ويصدق هذا الكلام على وجه الخصوص عندما يتعلق الأمر بآليات تبادل المساعدة القانونية في المسائل الجنائية وتسليم المطلوبين. ونلاحظ زيادة في عدد حالات رفض تلبية طلبات موظفي إنفاذ القانون للحصول على المساعدة القانونية لأسباب سياسية بحتة.

وتقوض هذه الأعمال الطابع المتعدد الأطراف والمتعدد الأوجه لمكافحة الجريمة تحت رعاية الأمم المتحدة وترسل إشارة واضحة على استعداد بعض الدول لتنفيذ جداول أعمالها الضيقة، حتى عندما ينطوي ذلك على مخاطر خدمة مآرب العصابات الإجرامية الدولية علنا.

إن أنشطة المجرمين تصبح أكثر عدوانية واعتمادا على التكنولوجيا المتقدمة في كل عام، ويجري تكييف مظاهر الجريمة المنظمة عبر الوطنية مع الحقائق الاقتصادية والعلمية والتقنية والجيوسياسية المتغيرة. ومع تزايد الفرص، تزداد العائدات المتأتية من الجريمة والتي يُعاد توجيهها بعد ذلك، في جملة أمور، لتوفير الدعم المالي للهياكل الإرهابية.

وندين الأعمال التي تشجع الاتجار غير المشروع بالأسلحة، ولا سيما الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويؤدي النهج المتهور

القطاع الخاص والمجتمع المدني. وأعتقد أنه يمكن للمجلس والأمم المتحدة على نطاق أوسع مواصلة القيام بدور قيادي في هذا الشأن ودعم تسريع وتيرة العمل.

تؤيد المملكة المتحدة تأييدا تاما كلا من الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن للمساعدة في بناء قدرة المجتمعات المحلية على الصمود والحد من التجنيد في جماعات الجريمة المنظمة.

في الختام، نشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة، وما زلنا ملتزمين بالعمل معا لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومنعها.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة. كما أشكر الأمين العام غوتيريش والمديرة التنفيذية والي والبروفيسورة كاميت والسيدة نيانجورا على ملاحظاتهم.

كما سمعنا، فإن الجريمة المنظمة تتغذى على العنف. إنها حلقة ضارة غالبا ما تتجاوز الحدود. وهي تقوض جهود الحكومات الوطنية وجهود مجلس الأمن لتعزيز السلام والأمن.

وقد اعترف مجلس الأمن نفسه بذلك. وأجرت المبادرة العالمية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومقرها جنيف، الحسابات: في قرابة نصف قراراته لعام 2022، أشار المجلس إلى الجريمة المنظمة والأسواق غير المشروعة.

ولكن الجريمة المنظمة والعنف الذي تولده ليسا أمرا حتميا. علينا نحن، كزعماء سياسيين، حرمان هذه العشبة الضارة من أرضها الخصبة. إنها ضارة لأن العنف يزرع الخوف في المجتمعات ويقوض ثقتها في قدرة المؤسسات. وهي ضارة لأن العنف يقوض توقعات الشباب ويزيد من عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية وبين الجنسين. وهي ضارة لأن هذه الهياكل الإجرامية ونماذج حوكمتها الأبوية تعزز بعضها بعضا وتسهل ارتكاب العنف الجنسي والجسدي، كما يتضح من إحاطات اليوم.

الوطنية وإيجاد حلول عالمية له. ويسر المملكة المتحدة أن تعمل مع الحكومة الإكوادورية ومع العديد من الحكومات الأخرى في جميع أنحاء العالم في تلك الجهود.

وأود أن أشدد على ثلاث نقاط.

أولا، كما سمعنا، فإن تأثير الجريمة المنظمة على الصعيد العالمي كبير. وتؤدي الشبكات الإجرامية المنظمة إلى تفاقم النزاعات وعدم الاستقرار والأثر السلبي لتغير المناخ في جميع أنحاء العالم، مستفيدة من التحولات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية. وتستنزف الجريمة المنظمة والفساد والتمويل غير المشروع الموارد وتقوض المجتمعات. وتؤدي التهديدات عبر الإنترنت، بما في ذلك الجرائم الإلكترونية والاحتيال والتقنيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، إلى تفاقم تلك المخاطر.

ثانيا، من دون توفير الأمن الذي يتحقق بالتصدي الفعال للجريمة المنظمة عبر الوطنية، لن يمكننا حقا تحقيق التنمية الاقتصادية وبناء الدولة والحد من الفقر. وينبغي إدراج الاعتبارات المتعلقة بالجريمة والمسائل الجنسانية في النهج الإنمائية والأمنية. وينبغي أن تقرر الأساليب التقليدية لإنفاذ القانون بجهود أوسع نطاقا للتصدي لدوافع الجريمة، مثل سوء الحوكمة أو الفقر؛ والعوامل التمكينية للجريمة، مثل التمويل غير المشروع أو الفساد؛ والأضرار التي تنتج عن الجريمة، بما في ذلك عن طريق حماية الضحايا وإعادة الأصول.

إن المملكة المتحدة ملتزمة باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وقد مولنا إنشاء مجموعة أدوات لاستراتيجية المكتب المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة لمساعدة الدول الأعضاء في وضع استراتيجياتها الوطنية الخاصة بالجريمة المنظمة ويسرنا أن العديد من البلدان تستخدم مجموعة الأدوات.

أخيرا، نرحب بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى للتكيف مع التحديات المتصاعدة وتحسين التنسيق مع العمل الأمني والإنمائي والاقتصادي الأوسع نطاقا، بما في ذلك بالتعاون مع

سيسودان. وكل بلد مدعو إلى الالتزام بقدر أكبر بالوقاية باعتماد استراتيجية وطنية بشأن هذه المسألة. ولرصد تنفيذ الجهود الوطنية، يمكن للمجتمع الدولي أن يستخدم آلية استعراض اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ففي إطار تلك الاتفاقية، كل دولة عضو مدعوة إلى اختيار التعاون، مع الدول المجاورة لها وفي إطار الأمم المتحدة، لمكافحة الجريمة المنظمة في الأجل الطويل. فالتحديات العابرة للحدود الوطنية تتطلب استجابة متعددة الأطراف.

وأخيرا، فإن اختيار الوقاية والسلام المستدام يعني وضع حقوق الإنسان في صميم جهودنا الوطنية والمتعددة الأطراف. وكما أكد مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان خلال المناقشة المفتوحة تحت الرئاسة السويسرية في أيار/مايو: "أن احترام حقوق الإنسان هو أساس الثقة في كفاحنا ضد الأخطار التي تهدد السلم والأمن".

وتمثل الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان فرصة رئيسية للاتحاد وراء نقطة البداية المشتركة تلك، لأن أفضل ترياق للجريمة المنظمة والعنف هو حياة حرة وكرامة للجميع. فلنتخذ هذا الخيار ولنتخذ الآن.

السيد دي ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديدا متزايدا لمجتمعاتنا وللنظام العام في دولنا وللسلم والأمن الدوليين. وهي تنتشر في جميع القارات، وتضعف حكم الدول واستقرارها وتؤجج النزاعات.

كما إن الأرباح المتأتية من الاتجار غير المشروع تغذي الشبكات الإرهابية. ولمكافحة الإرهاب بفعالية، يجب علينا أن نلتزم بمكافحة مصادر تمويله، ولا سيما الاتجار عبر الحدود.

ويسهم انتشار النزاعات في زيادة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويشجع افتقار بعض الدول إلى رقابة فعالة على أراضيها وحدودها على تطوير الشبكات الإجرامية والاتجار غير المشروع. فيجب مكافحة الجريمة المنظمة، التي يغذيها الاتجار بالأسلحة والمخدرات والممتلكات الثقافية والبشر والمهاجرين، فضلا عن الجريمة البيئية والجريمة الحاسوبية، في كل مكان بطريقة منسقة. إننا بحاجة إلى تعزيز تطوير نهج مشتركة وشاملة. وتلك التهديدات لا تنتهي عند حدود الدولة.

وهذا يقودنا إلى الاستنتاج التالي: يجب أن نعتمد على المجتمع المدني والمنظور الجنساني لوضع تقييمات للمخاطر ذات الصلة وتنفيذ استجابات محددة الأهداف للتصدي للجريمة المنظمة. فما هو الخيار الآخر الذي يمكننا اتخاذه لكسر حلقة العنف التي تولدها الجريمة عبر الوطنية؟

إنما كل شيء يبدأ بخيار أساسي واحد: جعل الوقاية - المفهوم الذي يكمن في صميم الخطة الجديدة للسلام - أولوية سياسية، لأن المهمة العاجلة هي احتواء انتشار الجريمة المنظمة. ولكننا في الوقت نفسه، نحتاج إلى القضاء على جذورها.

وتعني الوقاية بناء ثقة المجتمعات في مؤسساتها وتعزيز الإطار الديمقراطي وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان من دون تقصير - على الإنترنت وخارجه - وتمكين جميع أعضاء المجتمع من أن يصبحوا عوامل للتغيير. ومن بين الأخيرين المرأة التي غالبا ما تكون الركيزة الأساسية لمجتمع قادر على الصمود.

وقد اختارت سويسرا الوقاية. ولذلك فإننا ندعم، على سبيل المثال، المنظمة النيجيرية غير الحكومية "تجمع المعونة للمرأة"، الملتزمة بمنع الاتجار بالبشر وتشمل الزعماء التقليديين والدينيين، فضلا عن نشطاء وسائل التواصل الاجتماعي.

ولهذا السبب أيضا، أسست سويسرا - على المستوى الدولي، بالتعاون مع البرازيل وسيراليون - مبادرة باثفايندرز (Pathfinders) للنهوض بالمجتمعات السلمية والمفتوحة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الإطار، يلتزم بلدي، إلى جانب 45 بلدا آخر، بتخفيض العنف العالمي إلى النصف بحلول عام 2030. ولتحقيق ذلك، نعتمد أيضا على البحث العلمي. وفي 2023، أجرت باثفايندرز (Pathfinders) ثلاث دراسات وطنية حول كلفة العنف، بما في ذلك دراسة بشأن سويسرا. ويمكننا ذلك التحليل من تحديد تدابير محددة السياق لمنع العنف والحد منه على نحو فعال.

وفي نهاية المطاف، ستحدد جميع خياراتنا وقراراتنا ما إذا كانت الجريمة المنظمة ستنشر أو ما إذا كانت التنمية المستدامة والسلام

وغيرها من النفايات والمواد الكيميائية والمعادن - واستغلالها - ومكافحة جميع الأنشطة التي تهدد النباتات والحيوانات البحرية. إننا نروج لتعريف شامل يأخذ في الحسبان جميع تلك الأنشطة غير القانونية، فضلا عن الأنواع ذات الصلة من الجريمة المنظمة. وسنواصل إثارة المسألة في المحافل المتعددة الأطراف ومحافل الأمم المتحدة.

السيد إيشيكاني (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): إنني أقدر تقديرا عاليا مبادرتكم، السيد الرئيس، بتنظيم هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع حسن التوقيت والهام. كما أشكر الأمين العام والمديرة التنفيذية لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والي، والبروفيسور كاميت والسيدة نيانجورا على إحاطاتهم.

شهد العالم سلسلة من التغيرات المحيطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية. فقد أدى الاستخدام الواسع النطاق للإنترنت والتقنيات الجديدة إلى توسيع نطاق إساءة استخدام الفضاء السيبراني لغرض الجريمة المنظمة والتهديدات الناشئة مثل الجرائم التي تستخدم أصول العملات المشفرة وتستهدفها.

إننا بحاجة إلى زيادة تعزيز بناء القدرات في البلدان، ولا سيما البلدان ذات الحكم الهش، لأنه لا يؤثر على أمن تلك البلدان فحسب، بل كذلك على أمن المناطق والمجتمع الدولي بأسره. ولذلك، يتعين على المجلس أن يعالج تلك المسألة، وترحب اليابان باعتماد البيان الرئاسي S/PRST/2023/6.

وما فتئت اليابان مؤيدا قويا - مع المجتمع الدولي - لمكافحة الجريمة المنظمة من منظور احترام حقوق الإنسان الأساسية وتعزيز سيادة القانون.

وقد أعادت اليابان التأكيد، مع قادة العديد من البلدان - في هيروشيما في أيار/مايو - على التزامها القوي بالتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والأشخاص. كما تشارك اليابان بنشاط في مناقشات الأطر المتعددة الأطراف الأخرى، مثل مجموعة ال 20 والتحالف العالمي لمكافحة تهديدات

ولذلك، تعلق فرنسا أهمية قصوى على الامتثال الكامل للاتفاقيات الدولية القائمة. إنني أفكر بصفة خاصة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقيات مكافحة المخدرات والإطار الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية ولجنة المخدرات.

ويشارك العديد من هيئات الأمم المتحدة الأخرى في تلك الجهود، مثل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ووكالات الأمم المتحدة، ولا سيما مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. وأود أن أشيد بعمل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في دعم الدول في مكافحة الجريمة المنظمة.

وتعتقد فرنسا أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يبغي المسألة قيد نظره، لا سيما فيما يتعلق بالبعثات التي يأذن بها المجلس والتدابير التي يتخذها لمكافحة الاتجار بالأسلحة إلى الجهات غير التابعة للدول. ونرحب، في ذلك الصدد، بالقرار الأخير بتعزيز التدابير التي تستهدف العصابات الإجرامية في هايتي بموجب القرار 2700 (2023).

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على الحاجة إلى مكافحة الأشكال الجديدة للجريمة. إنني أفكر بصفة خاصة في تزايد الجرائم السيبرانية، التي يمكن أن تقوض أداء اقتصاداتنا ومجتمعاتنا، كما يتضح من الهجمات الإلكترونية التي أثرت على كوستاريكا في عام 2022.

وأخيرا، أفكر في التهديد المتزايد الذي تشكله الجريمة البيئية، وهي ثالث أكثر الأنشطة غير المشروعة ربحا في العالم. إن الأعمال الضارة للشبكات الإجرامية تشكل أخطارا غير مقبولة لا على التنوع البيولوجي وبقاء نظمنا الإيكولوجية فحسب، بل وكذلك على صحتنا وازدهارنا وأمننا الجماعي. وتتري تلك الجماعات نفسها، بحرمان الدول والسكان من الفوائد المالية المرتبطة بالاستغلال القانوني لمواردهم الوطنية، وتغذي تمويل الشبكات الإجرامية وحتى الإرهابية، وبالتالي يجب مكافحتها.

وتلتزم فرنسا التزاما راسخا بتعزيز الجهود المشتركة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأخشاب والنفايات الخطرة

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز أعماله بسرعة. الأعضاء الوامضة المثبتة على أطواق الميكروفونات ستنبه المتكلمين حتى يختتموا ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

أعطي الكلمة الآن لوزير خارجية غواتيمالا.

السيد بوكارو فلوريس (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): تشكر غواتيمالا إكوادور، بصفتها رئيسة مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع "الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التحديات المتزايدة والتهديدات الجديدة للسلام والأمن الدوليين". وهذه مسألة تشكل تحديا كبيرا على الصعيد العالمي.

ويرحب وفدي بفخامة السيد دانيال نوبوا أزين، رئيس إكوادور، الذي ترأس هذه المناقشة المفتوحة في وقت سابق اليوم. ونقدر أيضا الإحاطات التي قدمها المتكلمون المدعوون، الذين وافونا بمعلومات مستكملة عن أثر الجريمة المنظمة ونطاقها وطبيعتها وعلاقتها بالأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين.

تسلم غواتيمالا بأن التحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتطلب استجابة منسقة على الصعيد الدولي، فضلا عن تنفيذ تدابير شاملة والتزام من جانب مختلف الجهات الفاعلة لمواجهة هذا التحدي المعقد الذي يتطور بسرعة ويتجلى في أشكال وأنشطة مختلفة.

للجريمة المنظمة علاقة مباشرة بالعديد من التحديات الاجتماعية الحالية، بما في ذلك عدم المساواة، والنزاعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي، وتغير المناخ، والتكنولوجيا والأسواق المالية غير المنظمة، والفساد والهجرة القسرية. ومع ذلك، ونظرا لطبيعتها السرية في جوهرها، لا يعرف في كثير من الأحيان سوى القليل عن كيفية عمل ديناميات الجريمة المنظمة في كل بلد، بل ويعرف أقل من ذلك عن تأثيرها على المستوى عبر الوطني. إن فهم الكيفية التي تعمل بها الجريمة المنظمة وتغيرها وتكيفها أمر بالغ الأهمية لنا جميعا لفهمه من أجل توفير استجابة عالمية مجدية.

المخدرات الاصطناعية، التي تعيد تأكيد أهمية التصدي للجريمة المنظمة الدولية، بما في ذلك الفساد والمخدرات.

وما فتئت اليابان تسهم في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية من خلال تعزيز النظام الدولي الحر والمفتوح على أساس سيادة القانون. وتشمل الأمثلة المحددة مشاريع لدعم بناء قدرات موظفي العدالة الجنائية وإنفاذ القانون.

وما فتئت اليابان تعمل مع منظمات دولية مثل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والإنتربول لتعزيز القدرة على إنفاذ القانون، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية، في البلدان النامية. كما أود أن أسلط الضوء، في ذلك الصدد، على أهمية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تحتفل هذا العام بذكرائها السنوية العشرين.

وتواصل اليابان الإسهام بنشاط في تعزيز سيادة القانون في المجتمع الدولي. وسنهم أيضا في المفاوضات الجارية بشأن الصكوك القانونية المقبلة، مثل اتفاقية الأمم المتحدة الجديدة المتعلقة بالجريمة الإلكترونية، حيث نضطلع بدور نائب رئيس اللجنة المخصصة لوضع اتفاقية دولية شاملة بشأن مكافحة استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للأغراض الإجرامية. وفي إطار هذه الجهود، تخطط اليابان لدعوة قضاة من دول جنوب شرق آسيا في شباط/فبراير 2024 للمشاركة في دورة تدريبية بشأن التعامل مع محاكمات الإرهاب، ستعقد في مالطة. وبهذه الطريقة، تلتزم اليابان بمواصلة تعزيز سيادة القانون في جنوب شرقي آسيا وخارجها.

وقد خصصت اليابان حوالي 17 مليون دولار كجزء من الميزانية التكميلية التي وافق عليها البرلمان (الدايت) الأسبوع الماضي لتدابير مكافحة ظواهر مثل الجريمة الإلكترونية والمخدرات والاتجار بالأشخاص، فضلا عن بناء قدرات السلطات الجمركية في البلدان المحتاجة. كما زادت اليابان مبلغ مساهمتها في المكتب زيادة كبيرة عن السنة السابقة.

وفي الختام، فإن اليابان مصممة على تعزيز شراكتنا والعمل مع المجتمع الدولي لمعالجة مسألة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

المهاجرين، والاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي وغيره من أشكال العنف الجنساني، والاتجار بالأسلحة النارية والذخيرة، واستغلال الموارد، والتعدين والاتجار غير المشروع بالفلزات الثمينة والمعادن، والاتجار بالسلع الثقافية، وغسل الأموال وما إلى ذلك.

وفي الختام، يجب أن نتصدى لهذه التحديات التي تهدد السلام والأمن الدوليين. ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين البلدان، وتحسين القدرة على إنفاذ القانون، ووضع استراتيجيات شاملة تشمل تدابير وقائية وقمعية وتأهيلية. والتنسيق بين الوكالات الحكومية وكذلك التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الدولية أمران أساسيان، وسيظلان كذلك، حتى نتمكن معا من التصدي بفعالية للجريمة المنظمة عبر الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لنائب وزير الخارجية والشؤون الأوروبية ووزير الدولة في سلوفينيا.

السيد شتوسين (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر إكادور على تنظيم مناقشة اليوم، وأن أشكر مقدمي الإحاطات على إحاطاتهم المتبصرة.

وكثيرا ما تزدهر الجريمة المنظمة في حالات الصراع، مستفيدة من غياب الإنفاذ الفعال للقانون وتستغل مواطن ضعف مؤسسات الدولة الضعيفة أو غير العاملة. وبالتالي، فإن وجود أنشطة إجرامية منظمة يمكن أن يقوض الاستقرار وسيادة القانون، مما يؤدي إلى تعميق النزاعات وإطالة أمدھا.

لقد انقضى 20 عاما منذ اعتماد اتفاقية باليرمو. وتظل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى جانب بروتوكولاتها وصكوكها الدولية لمراقبة المخدرات، وصكوك مكافحة الإرهاب حجر الزاوية في كفاحنا ضد الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولكن الجريمة المنظمة لا تزال مستمرة بوصفها تهديدا رئيسيا للسلام والأمن، في حين أن الطرق التقليدية لمنعها ومكافحتها تواجه تحديا غير مسبوق. وفي ذلك الصدد، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

لقد ذكرت غواتيمالا مرارا وتكرارا أن الإرهاب ظاهرة عالمية يجب التصدي لها من مصدرها. وجميع الدول معرضة للأعمال الإرهابية، التي تمثل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، وتقوض سيادة القانون وتقضي إلى زعزعة الاستقرار السياسي، وتعرق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكاننا.

ونحن في غواتيمالا، نظرا لموقعها الجغرافي في أمريكا الوسطى، ملتزمون اليوم بالعمل على مكافحة الشبكات عبر الوطنية التي تروج للجريمة بجميع أشكالها. وعلى الرغم من الجهود الهائلة التي بذلها بلدي، ما زلنا ضحايا للشبكات الدولية التي تفوق قدراتها قدرتنا، لأنها لا تمتلك أسلحة من العيار الثقيل ومواد حربية أخرى فحسب، بل تتمتع بقوة مالية لا تتناسب، مما يزيد من سلوكها الإجرامي.

ولا تزال الزيادة في إنتاج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتحويل وجهتها من القنوات القانونية إلى القنوات غير القانونية وجهات غير مأذون لها بتلقيها تشكل مشكلة متزايدة التعقيد بالنسبة لنا جميعا. ويسهم تحويل وجهة الأسلحة في تمكين المنظمات الإجرامية في مجالات مثل نشاط المخدرات وفي وجود الجريمة المنظمة نفسها، مما يهدد حماية الناس ويعوق تهيئة بيئة لتعزيز التنمية البشرية والاقتصادية والمستدامة.

وتعرب غواتيمالا عن قلقها إزاء إمكانية استفادة الإرهابيين من الجريمة المنظمة الدولية. وإذ تشدد من جديد على ضرورة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي ودون الإقليمي على منع الإرهاب ومكافحته بشكل فعال، ولا سيما بتعزيز القدرات الوطنية للدول من خلال تقديم المساعدة التقنية، في ضوء الاحتياجات والأولويات التي تحددها الدول التي تطلب هذه المساعدة،

ومما يبعث على القلق أن الجماعات الإجرامية تعمل خارج الحدود الوطنية، مستغلة الثغرات في التعاون الدولي وتتحدى قدرة الدول على التصدي بفعالية لتلك التهديدات. وتشمل بعض التحديات والتهديدات الجديدة المرتبطة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية الاتجار بالمخدرات - باعتباره أحد أشهر الأنشطة - والاتجار بالبشر، وتهريب

وتشكل الأنواع الجديدة من الجرائم البيئية المتصلة بإدارة المياه مصدر قلق خاص لنا. وكمثال على الممارسات الجيدة، ينظر قانون العقوبات السلوفيني إلى الضرر البيئي، والتخلص من النفايات والمواد الخطرة، والتعامل غير القانوني بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المحمية، وتلويث مياه الشرب بوصفها جرائم جنائية.

وتكتسي معالجة الأسباب الجذرية للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية أهمية حاسمة. تدعو سلوفينيا إلى اتباع نهج شامل يتضمن معالجة أوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية الشاملة والمساواة بين الجنسين. ويجب أن تستند هذه النهج إلى حقوق الإنسان وتراعي المنظور الجنساني، لأن الأنشطة الإجرامية تؤثر تأثيراً كبيراً على المرأة وسلامتها. وبمعالجة هذه المسائل، يمكننا أن نسهم في منع ظهور الشبكات الإجرامية ونموها.

وقد أحرز تقدم كبير في مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في السنوات الـ 20 الماضية. وحان الوقت لاستخدام كل الخبرات والمعارف التي جمعناها والارتقاء بالنهج الحالية لمكافحة الأشكال الحديثة والمتغيرة باستمرار للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيدة بوينروسترو ماسيو (المكسيك) (تكلمت بالإسبانية): نتقدم إلى إكوادور بالشكر على عقد هذه المناقشة الهامة.

وأبدأ بالتشديد مرة أخرى على أهمية الاعتراف بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتجلى بأشكال وبشدة مختلفة في مناطق مختلفة من العالم. ولهذا السبب تدعو المكسيك المجتمع الدولي ومجلس الأمن إلى التحلي بالحكمة وعدم إقامة صلة تلقائية بين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة. فهاتان ظاهرتان لهما أطرهما القانونية ومحافل خاصة بهما لمعالجتهما داخل المنظمة.

وعلى الرغم من صحة أن الجماعات والأفراد المتطرفين يتم تمويلهم في بعض الأحيان من خلال الأنشطة الإجرامية العابرة للحدود

أولاً، يمثل الطابع المترابط للجريمة المنظمة عبر الوطنية تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين. وهناك حاجة ملحة إلى نهج شامل وتعاوني، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي. ولا يزال الاتجار بالمخدرات من أكثر الفرص ربحية لتوليد الدخل للجماعات الإجرامية المنظمة. ونحن بحاجة إلى التركيز على تعزيز التعاون، وخاصة فيما يتعلق بالتصدي للجريمة المنظمة عبر الوطنية المتعلقة بالمخدرات والاتجار بالبشر. ويحتاج إعطاء الأولوية للاتجار ومنعه ومكافحته إلى نهج شامل، بما في ذلك دعم الضحايا ومساعدتهم، ومكافحة الأسباب الجذرية، ودعم بلدان المنشأ في وضع تشريعات مناسبة لمكافحة الاتجار. ونعتقد أن تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والأمم المتحدة أمر حاسم في معالجة الأبعاد العابرة للحدود للجريمة المنظمة.

ثانياً، يجب أن نفعل المزيد لمنع الجرائم قبل وقوعها. وأعتقد اعتقاداً راسخاً أن تمكين أطفالنا وشبابنا ليصبحوا أفراداً أحراراً وقادرين على الصمود هو استراتيجية رئيسية في مكافحة الأنشطة الإجرامية المختلفة. ولتحقيق ذلك، فإن إعطاء الأولوية لبرامج الوقاية والتدخل المبكر التي تحسن من الكفاءات الاجتماعية والعاطفية يكتسي أهمية بالغة. ومن الأهمية بمكان ضمان زيادة إمكانية وصول الفئات الضعيفة إلى هذه المبادرات، مع التركيز بوجه خاص على تعزيز الدعم المقدم للأطفال وأسرهم. وفي أعقاب قرار سلوفيني بشأن الوقاية المبكرة، وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ما يسمى ببرنامج "تشامبس CHAMPS" لتعزيز قدرة الأطفال على الصمود أمام تعاطي المخدرات، الأمر الذي نؤيده بقوة.

وأخيراً، أود أن أعرب عن قلق سلوفينيا إزاء الآثار الطويلة الأمد للجريمة البيئية العابرة للحدود الوطنية. يؤدي الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية إلى ممارسات فاسدة، وانتهاكات لحقوق الإنسان، وتوترات بشأن توزيع الموارد الطبيعية، وزيادة خطر نشوب النزاعات العنيفة. لكن آثار الاتجار غير المشروع تؤدي أيضاً إلى إزالة الغابات والتلوث والتدهور البيئي وفقدان التنوع البيولوجي، وبالتالي فهي تؤثر بشكل أكبر على المناخ والأمن الغذائي والمائي للمجتمعات المحلية.

وفيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات، نحن مقتنعون بأنه لا يمكننا التصدي للمشكلة بفعالية إلا من خلال الجمع بين الوقاية والعمل الذي يضع الفرد في صميم سياساتنا العامة، بما في ذلك جهود الوقاية بين الشباب، والتصنيع والاتجار، ولكن أيضاً بجذب الاهتمام إلى مشكلة التوزيع في الأسواق الاستهلاكية الكبيرة، الأسواق التي يتم فيها توليد أرباح كبيرة من هذه السوق غير المشروعة.

وتشارك حكومة المكسيك في هذه المناقشة وهي على اقتناع راسخ بأن المجتمع الدولي بأسره يجب أن يعالج الأسباب الهيكلية للعنف والجريمة من خلال نهج شامل ومتكامل بين السياسات التي تعالج منع الجريمة والعدالة الجنائية وبين السياسات التي تسعى إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، أي الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب.

السيد القادري (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يرحّب المغرب بعقد هذه المناقشة الهامة جداً لمجلس الأمن تحت رئاسة إكوادور. ونرحّب بحضور فخامة رئيس إكوادور هنا هذا الصباح، الأمر الذي رفع من قدر مناقشتنا. ويشكر المغرب الأمين العام والمدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومقدمي الإحاطات الآخرين على مداخلاتهم الزاخرة بالمعلومات.

خلال العامين الماضيين، أحرز إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية باليرمو تقدماً هائلاً بتصديق 192 دولة طرفاً عليها، بما فيها المغرب. لم تولد الاتفاقية حركة تقارب تشريعي في جميع أنحاء العالم فحسب، بل وطّدت أيضاً أساساً معيارياً على الصعيدين الثنائي والإقليمي فيما يتعلق بالتعاون في مجالي القضاء والشرطة، بينما وفرت أساساً متيناً لتعزيز القدرات. ومع ذلك، هناك ملاحظتان تستحقان اهتمامنا.

تتعلق الأولى بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وقدرتها على التكيف. تتطور الشبكات الإجرامية، حتى ونحن نحشد قوتنا، من أجل التهرب من الكشف. وهي تستفيد بخبث من تحسن التنقل، وتوسع التجارة الدولية، والتطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

الوطنية، إلا أن الهياكل والأهداف مختلفة عند كل منهما. تسعى الجماعات الإجرامية المنظمة إلى تحقيق مكاسب مالية، في حين يكون لدى الجماعات الإرهابية والمتطرفة العنيفة دوافع أيديولوجية أو سياسية. ويمكن أن يؤدي التعامل مع هاتين المسألتين على أنهما مسألة واحدة إلى منظور خاطئ، وبالتالي إلى استراتيجيات فاشلة. ويمكن أن يؤدي تجاهل الفروق الدقيقة وربط الإرهاب بالجريمة المنظمة إلى وصم المجتمعات أو المناطق التي تعمل فيها الجريمة المنظمة.

تتطلب الاستراتيجية الفعالة نهجاً متميزاً يعترف بعوامل محرّكة وسياقات محددة ويتكيف معها، وتضمن بالتالي استجابة أكثر دقة وفعالية. إن الإصرار على خلط كلا الموضوعين، دون الاعتراف بالفروق والفوارق الدقيقة وخصائص كل منهما، لا يؤدي إلا إلى تضخيم الصلة الموجودة بين هاتين الظاهرتين، دون القدرة على تقديم استجابة كافية.

وفي القارة الأمريكية، بما في ذلك منطقة البحر الكاريبي، لا يمكننا أن نتجاهل الصلة القائمة بين الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - الأسلحة التي تشكل تهديداً كبيراً لهيئات إنفاذ القانون.

ولمواجهة التهديدات العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار بالبشر والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية، بات من الضروري وقف التدفقات المالية غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وما برح عدم القدرة على وضع حد لذلك عن كونه أحد الأسباب التي حدثت بالجماعات الإجرامية المنظمة إلى زيادة قدرتها على العمل، وبالتالي زيادة العنف وانعدام الأمن. ومن الضروري أن تعمّق الدول استخدام الاستخبارات المالية والعمليات القانونية، مثل مصادرة الموجودات، للتأثير على الهيكل الموروث والمالي للجماعات الإجرامية المنظمة.

ومن المهم بنفس القدر مكافحة الفساد، ومن الأهمية بمكان تنفيذ اتفاقية المنظمة لمكافحة الفساد الموقعة في بلدي، المكسيك، في عام 2003.

ثالثاً، جعل المغرب من أولوياته الوطنية منع ومكافحة استعمال المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها على الصعيدين الدولي والوطني من خلال اعتماد استراتيجية شاملة ومتكاملة ومتعددة الأبعاد. وقد لقي ذلك ترحيباً واسعاً من المجتمع الدولي وهيئات الأمم المتحدة المختصة.

رابعاً، تبذل المملكة المغربية جهوداً دؤوبة لمكافحة الاتجار بالبشر، بما في ذلك من خلال وضع خطة عمل وطنية للفترة 2023-2026 واستراتيجية وطنية للفترة 2023-2030. وهذه الجهود الوطنية موجهة حالياً نحو إنشاء آلية وطنية للإحالة لوضع نظم لحماية الضحايا.

وقد انتُخبت المملكة المغربية، خلال الدورة 91 للجمعية العامة للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، التي عُقدت مؤخراً في فيينا، لاستضافة الجمعية العامة 93 للمنظمة، التي ستُعقد في عام 2025 في مراكش. وهو ما يجسد ما تحظى به المملكة المغربية ومؤسساتها الأمنية من احترام وثقة وتقدير تحت القيادة المستنيرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس. وفي نفس السياق، يستضيف المغرب حالياً في طنجة المؤتمر 47 لقادة الشرطة والأمن العرب. ويتيح المؤتمر فرصة لمناقشة جملة أمور، منها استخدام التكنولوجيات الحديثة في مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والجريمة الإلكترونية والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ختاماً، يشدد وفد بلدي على ضرورة دعم الجهود الجماعية للمجتمع الدولي بغية الارتقاء بجهود تعزيز إرساء الأمن الدولي والإقليمي على أساس الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار والتعاون الفعال والنشط.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة شيلي.

السيدة نارفايس أوكيدا (شيلي) (تكلمت بالإسبانية): تود شيلي أن تشكر إكوادور على عقد هذه المناقشة المفتوحة ونحيط علماً بالإحاطات والإسهامات التي استمعنا إليها. ونتمنى لإكوادور كل النجاح خلال رئاستها للمجلس هذا الشهر.

والثانية هي أن الجريمة المنظمة العابرة للحدود لا تتفكّ عن كونها معلومة، حتى في الوقت الذي تمدّ فيه جذورها الإقليمية. وفي أجزاء كثيرة من العالم، تكاد تكون الصلات بين النزاعات والاتجار والجريمة المنظمة ذات طابع منهجي. إننا ندين الصلات المثبتة في أفريقيا بين الجماعات الإجرامية والإرهابية والانفصالية.

ويرى المغرب أيضاً أن مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية تتطلب، أولاً، تعزيز سيادة القانون؛ ثانياً، بناء قدرات إنفاذ القانون؛ ثالثاً، ضمان تعزيز قدرات المؤسسات العامة على مكافحة الفساد؛ رابعاً، توسيع نطاق المساعي الحميدة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومكاتبه الإقليمية لتحسين تعزيز التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بتبادل المعلومات الجيدة وأفضل الممارسات؛ وخامساً، تعزيز التعاون على المستوى الأمني للتصدي للتحديات العابرة للحدود الوطنية التي تفرضها الجريمة.

ويضطلع المغرب بدور رائد في الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى منع الجريمة بجميع مظاهرها ومكافحتها وإقامة العدالة الجنائية على أساس احترام وإنفاذ المعايير الدولية. وفي ذلك الصدد، أودّ أن أركز على العناصر الأربعة التالية:

أولاً، تضع المملكة المغربية مكافحة الإرهاب على رأس أولوياتها، وقد عملت على وضع سياسات وطنية وإقليمية ودولية لمكافحة هذه الآفة وتمويلها، من خلال نهج قائم على التعاون وتبادل المعلومات والخبرات وأفضل الممارسات. وقد أدى ذلك إلى إحباط عدد من محاولات الإرهاب في العديد من البلدان، وذلك بفضل التعاون مع المغرب.

ثانياً، تولي المملكة المغربية أهمية بالغة لمكافحة الفساد، لا سيما من خلال تفعيل الآليات القانونية لمكافحة هذه الظاهرة وتجريمها بجميع أشكالها ومن خلال الإنفاذ الصارم للقانون بحق مرتكبيه. وقد صدق المغرب على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الاتحاد الأفريقي لمنع الفساد ومكافحته.

وثيقا بالاتجار بالمخدرات. وتشمل الأنشطة الإجرامية الأخرى الاتجار بالأسلحة والاتجار بالبشر والتهريب والاتجار غير المشروع بالمهاجرين. وتؤثر هذه الأفعال تأثيرا مدمرا على السلامة العامة لبلدان المنطقة وتقوض التنمية البشرية والحكم والديمقراطية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنذكر مرة أخرى بالاضطراب الذي سببته هذه الظاهرة في هايتي. وهناك بيانات تدعم الرأي القائل بأن للإرهاب صلات قوية بالجريمة المنظمة، وذلك تحديدا لأن الاتجار بالمخدرات يمثل مصدرا هاما للتمويل. وأود أن أشير بإيجاز إلى برنامج التعاون الدولي بين أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي، المعروف باسم برنامج المساعدة بين أوروبا وأمريكا اللاتينية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والذي يهدف إلى الإسهام في تحقيق الأمن والعدالة في أمريكا اللاتينية بدعم من الاتحاد الأوروبي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وأدى البرنامج إلى إنشاء لجنة أمريكا اللاتينية للأمن الداخلي التي تسعى إلى توحيد جهود بلدان أمريكا اللاتينية وتنسيق عملنا وصياغة السياسات الأمنية وتحديد استراتيجيات مشتركة لمكافحة الجريمة المنظمة. وهو محفل بالغ الأهمية للحوار الرفيع المستوى بين أمريكا اللاتينية والاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالأمن. ونشير إلى أن إكوادور ستكون رئيسة اللجنة في العام المقبل. وبطبيعة الحال، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنتمنى لإكوادور كل النجاح في العمل الذي ستقوم بها ونؤكد لها أن بإمكانها التعويل على دعم بلدي في ذلك.

في الختام، أود أن أستعرض الجهود التي يبذلها بلدي، شيلي في هذا المجال، وبالتالي إظهار أهمية هذه المسألة بالنسبة لسيادة القانون لدينا. في كانون الأول/ديسمبر 2022، أطلقت وزارة الداخلية والأمن العام في شيلي أول سياسة وطنية لمكافحة الجريمة المنظمة، وهي جهد منسق يجمع بشكل استباقي 17 مؤسسة عامة تضطلع بدور رئيسي في مكافحة الجريمة. ويتمثل هدفها الرئيسي في تفكيك العصابات والمنظمات الإجرامية وإضعاف قوتها المالية والاقتصادية. وعلى وجه التحديد، تهدف إلى تحديث معايير المقاضاة عن هذه الجريمة والنهوض بقدرة الشرطة وتحسين الأدوات المتاحة للمؤسسات العاملة في مجال الأمن.

ما من شك في أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية واحدة من أخطر المشاكل التي يواجهها المجتمع الدولي اليوم وأنها تهديد كبير للسلام والأمن الدوليين، يؤثر حتما على النساء والفتيات بدرجة غير متناسبة. ونعتقد أن النموذج الدولي الحالي للجريمة المنظمة يتسم بثلاث سمات أساسية، مقارنة بأشكاله السابقة: إنه ذو طابع عالمي وله صلات عبر وطنية واسعة النطاق ولديه، في المقام الأول، القدرة على تحدي السلطة الوطنية والدولية. وبالنظر إلى ذلك السياق العالمي، وبغية مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، يتعين علينا زيادة وتحسين التعاون الدولي وتعزيز التزام الكيانات المتعددة الأطراف والإقليمية. فمن شأن ذلك أن ييسر التبادل الفعال للمعلومات بغية منع من يشاركون في هذه الأنشطة الإجرامية وملاحقتهم قضائيا وأن يعزز قدرات المراقبة والكشف على الحدود.

ومن الشواغل الأخرى التي يجب معالجتها أن الجماعات الإجرامية الضالعة في الجريمة المنظمة كثيرا ما تضطر إلى إعادة استثمار عائداتها بشراء الممتلكات والسلع بغية إخفاء أصولها غير المشروعة - وهذا ما يُعرف بغسل الأموال - والذي ينطوي على مخاطر كبيرة بالنسبة للنظم المالية للبلدان المعنية ويعقد التحقيقات الجنائية التي تجريها سلطات الادعاء. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الإيرادات يمكن بعد ذلك توجيهها نحو كيانات من خارج المنطقة لتمويل الإرهاب.

ويمكن اعتبار الفساد شكلا متávلا من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية لأنه يقترب، بشكل أو بآخر، بجميع الجرائم المرتبطة بتلك الظاهرة - من دفع رشى للموظفين العموميين أو الفساد في حد ذاته أو استغلال النفوذ أو تيسير غسل عائدات الأنشطة غير المشروعة أو حتى الحصول على معلومات سرية. ونذكر أن أثر تلك الجرائم ومستوى العنف المرتبط بها لا يقتصر على إثارة القلق والخوف بين السكان وحصد الأرواح، بل يثير أيضا شكوكا فيما يتعلق بشرعية وفعالية الديمقراطية والدولة ومؤسساتها.

وبالنسبة لأمريكا اللاتينية، وبلدنا على وجه الخصوص، تشكل الجريمة المنظمة عبر الوطنية شاعلا مستمرا لأنها ترتبط ارتباطا

ويُفضل أن يكون ذلك في إطار فرقة عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة تعنى بأعمال الشرطة، الأمر الذي سيكفل المزيد من الفعالية. بيد أن الجهات الفاعلة المحلية غالبا ما تكون في وضع أفضل لتحديد الشبكات الإجرامية وتدفقات التجارة غير المشروعة وينبغي إشراكها في العمل الرامي إلى محاسبة المجرمين. ويمكن للنشطاء وجماعات المجتمع المدني إثراء الجهود الرامية إلى معالجة تأثير الجريمة على النزاع ودعما. وهؤلاء أفراد شجعان يعرضون أنفسهم للخطر من أجل منع النشاط الإجرامي ومكافحته. ويجب كفالة حمايتهم.

أما النقطة الثانية التي نود تناولها فهي أن النهج المتبع إزاء الجريمة المنظمة عبر الوطنية يجب أن يسترشد بقيم الأمم المتحدة الأساسية المتمثلة في حقوق الإنسان والحكم الرشيد وسيادة القانون. فغالبيتها ضحايا الجريمة والنزاعات هم من المدنيين الذين يتعرضون للابتزاز والاتجار بهم واختطافهم ويصبحون ضحايا للتناحر على عائدات الأنشطة الإجرامية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الأفراد ذوي الرتب الدنيا في الجريمة المنظمة عبر الوطنية لم يريدوا قط أن يكونوا مجرمين؛ إذ يدفع الفقر بعضهم إلى اتخاذ خيارات غير اجتماعية والبعض الآخر يتعرضون للضغط، وبعضهم تحت تهديد السلاح، للانخراط في نشاط إجرامي. وينبغي أن يميز نهجنا إزاء الجريمة المنظمة عبر الوطنية بين الجريمة من أجل الكسب والجريمة كوسيلة لإدامة النزاعات. ويجب أن نحقق التنمية الاقتصادية لتقديم بدائل أفضل لكسب الرزق، بالإضافة إلى تحسين الحكم وإنفاذ القانون.

في الختام، يجب أن نتبع نهجا شاملا ومتعدد الأطراف إزاء الجرائم المنظمة عبر الوطنية وأسبابها وآثارها على السلام والأمن الدوليين. ويجب أن نعزز عمل فرقة العمل المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة المعنية بأعمال الشرطة. وينبغي دعم وحماية أولئك الذين يجهرون بأرائهم. أخيرا، لا يمكننا معالجة الأسباب الجذرية إلا إذا بقينا مخلصين لقيمنا وكفلنا تحقيق التنمية الاقتصادية وعززنا سيادة القانون.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاسن (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن بلدان الشمال الأوروبي - آيسلندا والسويد وفنلندا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

ونشكر إكوادور على عقد هذه المناقشة المفتوحة ونشكر أيضا مقدمي الإحاطات اليوم على بياناتهم الهامة.

ترتبط الجريمة المنظمة عبر الوطنية ارتباطا وثيقا بالاقتصاد السياسي للنزاع. وكثيرا ما تحفز فرص الإثراء الإجرامي على استئناف الأعمال العدائية، في الغالب بسبب المخدرات غير المشروعة أو الموارد الطبيعية. وحتى عندما لا يكون الأمر كذلك، فإن النزاعات تجتذب الجهات الفاعلة الإجرامية. فأطراف النزاع تحتاج إلى المال والموارد للحفاظ على قدرتها على القتال. ويوفر النشاط الإجرامي ذلك. وعلاوة على ذلك، كثيرا ما تتخذ الجهات الفاعلة الإجرامية من البلدان المجاورة مقرا لها، مما يضفي طابعا إقليميا على النزاعات وينشر آثارها المزعزعة للاستقرار عبر الحدود. ويجب أن نكبح جماح الجريمة المنظمة عبر الوطنية، سواء في مناطق النزاع أو خارجها.

ونغتنم نحن، بلدان الشمال الأوروبي، هذه الفرصة لنسلط الضوء على مسألتين رئيسيتين ينبغي أن يسترشد بهما النهج المتعدد الأطراف.

أولا، نظرا لأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية في حالات النزاع مسألة تتعلق بالاقتصاد السياسي، ينبغي أن تُصمم الاستجابة وفقا لذلك. ويجب أن تكون شاملة وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للتدابير الدبلوماسية والإنمائية والقضائية وتدابير مكافحة الفساد والتدابير الأمنية. ولتكييف الاستجابة، يحتاج المجتمع الدولي إلى معرفة المزيد عن الشبكات الإجرامية عبر الوطنية وكيف تسهم في انتشار الإرهاب وتأجيج ديناميات النزاع. وفي هذا الصدد، نشيد بعمل أفرقة الخبراء وأفرقة الرصد لنظم جزاءات الأمم المتحدة ذات الصلة على إسهاماتها القيمة. ونود أن نشهد تعزيز هذه الرقابة الدولية. وعلاوة على ذلك، نشجع تحسين التنسيق وتعزيز الشراكة بين جميع كيانات الأمم المتحدة،

للتحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية وصلاتها بتأجيج الإرهاب وزعزعة استقرار السلام والأمن في جميع أنحاء العالم.

إن ازدياد أنشطة التعدين غير المشروع، التي تقوم بها العصابات الإجرامية المحلية والعابرة للحدود، يقترن بارتكاب جرائم ثانوية أخرى مختلفة، مثل الاتجار بالبشر وتمويل حروب العصابات. وبالمثل، تجددت حروب العصابات في مجال جرائم الحياة البرية، مثل الصيد غير المشروع لوحيد القرن وبعض الأنواع الأخرى من الحيوانات والنباتات البرية. وفي هذا الصدد، تقدر جنوب أفريقيا الدعم المقدم من المكتب الإقليمي للجنوب الأفريقي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والمساعدة التقنية والمساعدة في بناء القدرات المتقدمين من خلال برامج عدة للتدريب والبحث والتي يُسترد بها في وضع السياسات والتشريعات الرامية إلى كبح هذه الآفة.

في الختام، ولئن كان من الحكمة إيلاء اهتمام خاص للصلات بين الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب، بما في ذلك تقويض السلام والاستقرار، فإننا نشجع الدول الأعضاء على كبح جماح هذه الآفة بطريقة كلية تنطوي على القضاء على أي شكل من أشكال التعاون والتعايش والتقارب بين تلك الجماعات الإجرامية، فضلا عن تفكيك الشبكات الإجرامية. ونحن مقتنعون بأن تلك الجهود ستسهم إسهاما مجديا في تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي يلزمنا بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمَس فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة المهمة جدا وحسنة التوقيت.

ما فتئت إيطاليا تعلق أهمية قصوى على التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وفي هذا العام لا يختلف الأمر. ونؤيد

السيد فان شالكويك (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تود جنوب أفريقيا أن تشكر إكوادور على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن التحديات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية للسلام والأمن الدوليين. ونقدر أيضا الإحاطات المتبصرة بشأن الاتجاهات العالمية المتعلقة بالشبكات الإجرامية عبر الوطنية ودور الجريمة المنظمة عبر الوطنية في إدامة النزاعات المسلحة والإرهاب والفساد وتعريض سيادة القانون للخطر.

يشكل الطابع الشامل للجريمة المنظمة عبر الوطنية التي يغذيها الاتجار غير المشروع بالمخدرات والاتجار بالبشر والتدفقات المالية غير المشروعة والجرائم الإلكترونية والإرهاب، في جملة أمور، تهديدا رئيسيا للمجتمع الدولي، تترتب عليه آثار اجتماعية واقتصادية مدمرة. وهذا الرأي معروض بإسهاب في تقرير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لعام 2023 عن التحديات الناشئة والاتجاهات على صعيد الجريمة العالمية والاستجابات الرامية لمنع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية، والذي يركز على جرائم القتل والاتجار بالبشر وطلب الرشى.

وثمة اعتراف واسع النطاق بأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية، في بعض الحالات، تديم النزاعات المسلحة والإرهاب من خلال الاتجار غير المشروع بالأسلحة وتوجيه عائدات الجريمة غير المشروعة إلى الإرهابيين والجهات المسلحة غير التابعة للدول. ويتضح ذلك من تقييم خطر الجريمة المنظمة عبر الوطنية الذي أجراه مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة الساحل في عام 2023، والذي يبين أنه يمكن للجريمة المنظمة عبر الوطنية توفير مصدر للتمويل والمساعدة اللوجستية للجماعات الإرهابية. ولهذا السبب، تؤيد جنوب أفريقيا الدعوات إلى تعزيز التعاون الإقليمي ودون الإقليمي والدولي بغية التعجيل بتنفيذ التزاماتنا الدولية تماشيا مع المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء عن بناء السلام والأمن وصونهما.

كما أننا على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى من أجل تحديد الاتجاهات ومعالجة الثغرات في المنع والتصدي الناجعين

أولاً، الصكوك القانونية التي تبسط التعاون وتضمن مقبولية الأدلة التي تُجمع في الخارج في الإجراءات الوطنية؛ وثانياً، إنشاء وحدات متخصصة قادرة على استخدام أحدث الأدوات للكشف عن الجماعات الإجرامية المنظمة والتحقيق في أنشطتها. وفي هذا السياق، أود أن أشدد على أهمية أفرقة التحقيق المشتركة التي تقدم دعماً حاسماً عندما تكون هناك إجراءات متوازية جارية متعلقة بنفس الجريمة. والأساس القانوني لهذا الصك هو المادة 19 من اتفاقية باليرمو. غير أنه على الصعيد الإقليمي، تنص اتفاقات ملزمة أخرى على إمكانية إنشاء أفرقة تحقيق مشتركة أيضاً.

أخيراً، اسمحو لي أن أذكر بأننا نحفل بذكرى سنوية هذه الأيام: فقد دخلت اتفاقية باليرمو حيز النفاذ قبل 20 عاماً ولا تزال تُعتبر أكثر الأدوات القانونية الدولية فعالية في مكافحة الجريمة المنظمة. إننا بحاجة إلى مواصلة العمل من أجل تنفيذها الكامل، فضلاً عن التنفيذ الكامل والفعال لبروتوكولاتها، وخاصة تلك المتعلقة بالاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. ونعتقد أنه ينبغي تشجيع ودعم المزيد من عمليات التصديق على البروتوكولات والانضمام إليها لأن هذه الجرائم البشعة تتطلب التصدي له وقمعها بصورة متزايدة على الصعيد الدولي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يزال هناك عدد من المتكلمين على قائمتي لهذه الجلسة. ونظراً لتأخر الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.
عُلِّقَت الجلسة الساعة 12/00.

بقوة مشروع القرار الجامع بشأن الجريمة (A/C.3/78/L.8/Rev.1) الذي اعتمدته الجمعية العامة، والذي يؤكد من جديد الدور المحوري لبرنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، بما في ذلك قدراته في مجال التعاون التقني. وقد اعتمدت اللجنة الثالثة مشروع القرار بتوافق الآراء وشاركت في تقديمه 85 دولة عضواً. ويستند مشروع القرار إلى نص العام الماضي (قرار الجمعية العامة 237/77) ويقيم التطورات الجديدة في ميدان التعاون المتعدد الأطراف، بما في ذلك التطورات المتعلقة بالنتائج الكبيرة التي حققتها لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في فيينا، ولا سيما مشاريع القرارات الخمسة التي ستعتمدها الجمعية العامة في غضون أيام قليلة. ونرحب أيضاً بتضمن نص مشروع القرار صياغة جديدة تعزز دور سياسات منع جرائم الشباب وحماية البيئة وأهمية مكافحة الفعالة لآفة الاستغلال والانتهاك الجنسيين للأطفال. وينبغي اعتبار تلك العناصر الجبهة الجديدة لمكافحة هذه الجرائم. ويسرنا أيضاً أن النص قيد النظر يعزز دور مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في تنفيذ ولايته بموجب مشروع القرار بشأن مسائل مهمة مثل الحصول على المساعدة القانونية وتدابير مكافحة الفساد ومنع الجريمة وسياسات المساعدة التقنية المتعلقة بالشباب ومكافحة الإرهاب.

فيما يتعلق بالمسائل المثارة في المذكرة المفاهيمية (S/2023/933، المرفق)، تود إيطاليا أن تشدد على أهمية التعاون بين الشرطة والقضاء. ومن الواضح تماماً أن للجريمة المنظمة دائماً بعداً عبر وطني وأن مكافحتها بفعالية ينبغي أن تتوقف على عنصرين: